



دولة ماليزيا

وزارة التعليم العالي (MOHE)

جامعة المدينة العالمية

كلية العلوم الإسلامية - قسم أصول الفقه

صيغ الأحكام التكليفية للبيوع من خلال الصحيحين

بحث تكميلي مقدم لنيل الماجستير في أصول الفقه

إعداد الطالبة: مناهل أبو القاسم محمد أحمد بانقا

الرقم الجامعي: BA407

تحت إشراف: الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم

كلية العلوم الإسلامية - قسم أصول الفقه

العام الجامعي : 1436هـ - 2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

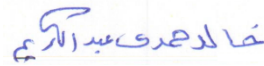
CERTIFICATION OF DISSERTATION WORK PAGE: صفحة التحكيم

تم إقرار بحث الطالب / مناهل أبو القاسم محمد أحمد بانقا
من الآتية أسماءهم:

The thesis of Manahl Ahlbu al-Qasim Muhammad Ahmad Bannaga has
been approved by the following:

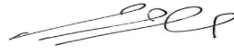
Supervisor Academic المشرف على الرسالة

الاستاذ المشارك الدكتور: خالد حمدي



Supervisor of correction المشرف على التصحيح

الاستاذ المساعد الدكتور: الصديق أحمد



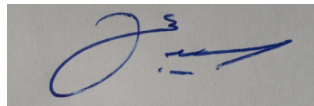
Head of Department نائب رئيس القسم

الاستاذ المساعد الدكتور: ياسر عبد الحميد النجار



Dean, of the Faculty نائب عميد الكلية

الاستاذ المشارك الدكتور: السيد نجم



Academic Managements & Graduation Dept قسم الإدارة العلمية والتخرج

Deanship of Postgraduate Studies عمادة الدراسات العليا

إقرار

أقررتُ بأنّ هذا البحث من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، والنقل والاقتباس من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث.

اسم الباحث: مناهل أبو القاسم محمد أحمد بانقا

التوقيع :

التاريخ :

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is result of my own investigation, except where otherwise stated.

Name of student: *Manahl Ahlbu al-Qasim Muhammad Ahmad Bannaga*

Signature :

Date:

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع 2015 © محفوظة

مناهل أبو القاسم محمد أحمد بانقا

صيغ الأحكام التكميلية للبيع من خلال الصحيحين

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل أو صورة من دون إذن المكتوب من الباحثة إلا في الحالات الآتية:

- 1- يمكن الاقتباس من هذا البحث والغزو منه بشرط إشارة إليه.
- 2- يحق لجامعة المدينة العالمية ماليزيا الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرق وذلك لأغراض تعليمية، وليس لأغراض تجارية أو تسويقية.
- 3- يحق لمكتبة الجامعة العالمية بماليزيا استخراج النسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار:-----.

التوقيع:----- التاريخ:-----

الملخص

إنَّ الأحكام التكليفية هي الحاكمة لحياة المسلم وتصرفاته في جميع جوانبها سواء أكانت في جانب المعاملة، أم في جانب الأخلاق؛ فالمسلم لا يجوز له أن يعمل عملاً، أو يتصرف تصرفاً ما إلاَّ بعد الاطلاع على حكم الله فيه؛ ليحقق بذلك عبوديته لربه الذي أوجب عليه ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات : 56] . ولقد تناولت هذه الدراسة صيغ الأحكام التكليفية للبيوع من خلال الصحيحين، حيث عرفتُ بهذه الأحكام التكليفية لغةً، واصطلاحاً، وصيغها، وأقسامها الخمسة، و شملت الدراسة أربعة فصول، مع ترجمة موجزة للإمامين: البخاري ومسلم. و تعتبر هذه الدراسة أصولية فقهية، أما المنهج المتبع في البحث فهو المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي. إنَّ مشروعية البيع ومعرفة أركانه وشروطه التي وضعها الشارع عند كلِّ حكم من أحكامه مراعاة لمصالح الناس، تهدف إلى تحقيق السعادة، ودرء المفاسد عنهم. و تكمن وراءها مقاصد كثيرة . والأحكام التكليفية تكون دائماً مقدورة للإنسان ، لأن تكليف المرء بما لا يقدر عليه نوع من التكليف بالمحال الخارج عن قدرته.وقد قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾¹ والأصل في البيوع الإباحة، ولذا ينذر ويقل وجود أحاديث تدل على الوجوب في باب البيع .

¹البقرة : 286.

ABSTRACT

The assigned rules dominate Muslim's life and activities from all dimensions, mutual transactions or moral attitude. Muslim is not allowed to act or behave in a matter but only after he is aware of the divine rules for that. It is to ensure his total submission to his Lord who made it obligatory for him to submit to Him alone: "*I have only created jinns and men that they may serve me*" (51:56). The legality of sale and purchase rules, and their terms and conditions prescribed by the Prophet (s.a.w.) are all to lead man to blissful life, removing all possible harms. There are also other objectives behind these rules. Generally, all the Islamic rules of life are within the capacity of man, as the rules that fall beyond the capacity of man can never constitute legality. Allah declares in His Last Book: "*Allah does not task a soul beyond its capacity*" (2: 286). Islam allows all that contain elements of good, benefit, and felicity; and prohibits all that results in harm. Certain particular kinds of sale and purchase are totally prohibited in Islam due to their being based on ignorance, deception, damage to shopkeepers, jealousy, lie, trickery, physical or mental injury, which may ultimately cause ill-will, rancor, conflict, and malice. Basically, sale and purchase rules fall under permissible ones. It is therefore hard to find rules therein that may fall under obligatory (*wujub*). This study is basically of jurisprudential nature, which deals with the forms of rules concerning "sale and purchase" as recorded by al-Bukhari and Muslim in their respective Hadith compilations, covering, among others, literal and technical imports of the assigned rules, their forms, and their five categories. This work comprises four chapters, including brief life-sketch of the two leading Hadith scholars, al-Bukhari and Muslim. As for the methodology applied in this research, it consists of inductive and analytical approaches.

الإهداء

أهدى هذا البحث إلى والدَيَّ الكريمين وهذا أقل ما يهدى لهما.

ولزوجي.

وإلى أبنائي الكرام البررة .

ولكل من أعاننى وساعدنى لاكمال هذا البحث .

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم و على من سار على نهجه إلى يوم الدين.

أول نعمة أنعم الله بها عليّ في هذه الرسالة أن وفق لي مشرفاً فاضلاً هو الأستاذ الدكتور خالد حمدي عبد الكريم (حفظه الله ورعاه) الذي تعامل معي أحسن معاملة له الفضل بعد الله تعالى في إخراج هذا البحث ، فتقديراً لجهوده أقدم له أجمل عبارات الشكر والتقدير ، فقد استفدت من آرائه وملاحظاته وإرشاداته فجزاه الله عنى خير الجزاء. واشكر الاستاذين الجليلين الدكتور الصديق أحمد، والدكتور عمر علي أبوبكر اللذان قوما هذا البحث ، وقد استفدت من ملاحظتهما القيمة في اصلاحه وتحميله، فجزاهما الله عني كل خير .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لرئيس قسم الفقه وأصوله، وجميع أساتذة القسم. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لإدارة جامعة المدينة العالمية بماليزيا التي احتضنتني خلال دراستي بها ، وأشكر القائمين على إدارة الكلية وخاصة قسم الفقه وأصوله .

وصلّى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

فهرس الموضوعات

ب.....	البسملة.....
ج.....	صفحة التحكيم.....
و.....	الإقرار.....
ز.....	الملخص باللغة العربية.....
ح.....	الملخص باللغة الإنجليزية.....
ط.....	الاهداء.....
ي.....	الشكر والتقدير.....
ك.....	فهرست الموضوعات.....
1.....	الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام.....
1.....	المقدمة.....
2.....	مشكلة البحث.....
2.....	أسئلة البحث.....
2.....	أهداف البحث.....
3.....	الدراسات السابقة.....
4.....	منهج البحث.....
5.....	هيكل البحث.....
	الفصل الثاني: تمهيد في التعريف بالحكم الشرعي والبيوع وحكمها الشرعي وأنواعها وترجمة للإمام البخاري والإمام مسلم.....
7.....	
8 .. .	المبحث الأول : ترجمة الإمام البخاري والإمام مسلم.....
12 .. .	المبحث الثاني : التعريف بالحكم الشرعي وأنواعه.....
18 .. .	المبحث الثالث: التعريف بالبيوع وحكمها الشرعي وأنواعها.....
39 .. .	الفصل الثالث: بيان صيغ الحكم التكليفي.....
39 .. .	المبحث الأول: الواجب والمحرم وصيغهما.....
49.....	المبحث الثاني: المستحب والمكروه والمندوب وصيغهم.....

57.....	الفصل الرابع: صيغ الأحكام التكليفية للبيوع من خلال الصحيحين
58.....	المبحث الأول: صيغ الواجب والحرام في فقه البيوع من خلال الصحيحين
78....	المبحث الثاني: صيغ المندوب والمكروه والمباح في فقه البيوع من خلال الصحيحين
84.....	الخاتمة وأهم النتائج والمقترحات
86.....	الفهارس
86.....	فهرس الآيات القرآنية
91.....	فهرس الأحاديث النبوية
95	فهرس المصادر والمراجع

الفصل الأول:

خطة البحث وهيكله العام

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فإن شريعة الإسلام هي الشريعة الخالدة، وهي الرحمة المهداة، التي شملت ببرها ورحمتها كل مخلوق، وساد نظامها وأحكامها على جميع ما يتصور من أنظمة وأحكام، وهي معين لا ينضب، وسلسيل لا ينقضي.

وقد قامت بها الحجة، واتضح بها السبيل، حيث بلغها الرسول ﷺ، وأشهد على بلاغها، وعرضها بصيغ متعددة حسب مقتضيات الأحوال، واختلاف المناسبات.

وقد توافرت الأدلة على الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة، حتى إن الرسول ﷺ ما ترك خيراً إلا دل الأمة عليه، ولا شراً إلا حذرهما منه صغيراً أو كبيراً.

أحل الله البيع وحرم الربا، والبيوع من الضروريات التي يحتاجها الناس، و تناول علماء الأصول صيغ الحكم التكليفي للمكلف، وأحكامه الخمسة: الواجب والمندوب والمكروه والمباح، وقد تناول أهل الحديث أحاديث البيوع وجمعوها وبوبوها، خاصة أصحاب الكتب الستة وعلى رأسها (الصحيحان - البخاري ومسلم)، اللذان يعدان من أصحاب الكتب بعد كتاب الله تعالى، وقد خدمهما العلماء شرحاً وبياناً وإيضاحاً، كما تناول الفقهاء أحكام البيوع المختلفة، المحرم منها والمباح والمكروه والواجب والمندوب.

وهذه الدراسة تخص صيغ الحكم التكليفي وتطبيقها على بعض أحاديث البيوع في الصحيحين - البخاري ومسلم-، حيث تعتبر الدراسة أصوليه فقهيّة. فجاء الموضوع تحت عنوان: صيغ الأحكام التكليفية للبيوع من خلال الصحيحين .

مشكلة البحث:

هذا البحث يدرس صيغ الحكم التكليفي في كتاب البيوع من خلال صحيحي البخاري و مسلم. حيث بعد بيان صيغ الحكم التكليفي ، والتعريف بالبيوع وأنواعها ، شرعت في ذكر نماذج مختارة من الصحيحين وطبقت عليها صيغ الأحكام التكليفية الخمسة.

أسئلة البحث:

- 1- ما حكم البيوع وما تعريفها وما أنواعها ؟
- 2- ما المراد بالحكم التكليفي وما أساليبه؟
- 3- ما النماذج المختارة من أحاديث البيوع في الصحيحين وكيف نطبق عليها صيغ الحكم التكليفي؟

أهداف البحث:

- 1- التعريف بالبيوع وحكمها الشرعي وأنواعها.
- 2- بيان الحكم التكليفي و صيغه. والتركيز على صيغ الحكم التكليفي في أحاديث البيوع
- 4- اختيار نماذج مختارة من كتاب البيوع في صحيحي البخاري ومسلم وتطبيق صيغ الحكم التكليفي عليها.

الدراسات السابقة:

1- الأساليب الشرعية الدالة على الأحكام التكليفية: علي بن عبد العزيز بن إبراهيم المطرودي إشراف أ. د عياض بن نامي السلمي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية والرسالة تتعلق بالأحكام التكليفية التي يُعد الوصول إليها من أهم فوائد علم أصول الفقه وهذا الموضوع يُعين المجتهد على معرفة الطرق والأساليب الشرعية ، التي يمكن الاستناد إليها في اثبات الأحكام التكليفية حيث حصر الأساليب الشرعية الدالة على الأحكام التكليفية، وبحث دلالات هذه الأساليب وكيفية التطبيق عليها، والموضوع الذي سندرسه سيركز على أحاديث البيوع وصيغ الحكم التكليفي حولها. والفرق بين البحث الذي ساقدمه وبين البحث المذكور هو أنه يتعلق بصيغ الأحكام التكليفية المتعلقة بباب معين من أبواب الفقه وبحثي يتعلق بصيغ الحكم التكليفي لكتاب البيوع.

2-النهى عند الأصوليين: رسالة دكتوراه لعبد الرحمن بن محمد السدحان ،المعهد العالي للقضاء جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية، تعرض فيها لأساليب النهي وعرضها بشكل مختصر وضرب بعض الأمثلة من القرآن الكريم² والبحث الذي نحن بصددته يتناول صيغ الحكم التكليفي في باب البيوع ويركز عليه .

3-أساليب الحكم التكليفي في سورة البقرة دراسة أصولية إعداد: طاهر بن محمد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، تعرض فيه الباحث لأساليب الحكم التكليفي واثّصب البحث على صيغة أفعال ولا تفعل، وذلك لكثرة ما ورد فيها في السورة، فيذكر

² الأساليب الشرعية الدالة على الأحكام التكليفية علي بن عبد العزيز بن إبراهيم المطرودي إشراف أ د عياض بن نامي السلمي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص 6 .

الأسلوب، ودلالته، ثم يتبع ما ورد فيه في السورة و يضع تطبيقاً عليه³ والبحث الذى نحن بصده يتناول صيغ الحكم التكليفي في باب البيوع ويركز عليه.

4-أساليب الحكم التكليفي في سورة آل عمران والنساء والمائدة ، دراسة أصولية تطبيقية إعداد: شهاب الدين بن عظمة الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تعرض الباحث لأساليب الحكم التكليفي في السور المذكورة، فيذكر الباحث الأسلوب ودلالته، ثم يتبع ما ورد في السور المشار إليها، ويضع تطبيقاً عليه⁴. والبحث الذى نحن بصده يتناول صيغ الحكم التكليفي في أحاديث البيوع.

5-النهي ودلالته الشرعية رسالة ماجستير جامعة أم القرى، إعداد: موسى بن محمد بن يحيى القرني⁵ والبحث الذى نحن بصده يتناول صيغ الحكم التكليفي فيما يتعلق بالبيوع ويركز عليه.

6-النهي واثره في فقه المعاملات المالية والأسرية، رسالة دكتوراه، إعداد: الخضر علي إدريس جامعة أم القرى، تعرض فيها الباحث للنهي وآثاره في فقه المعاملات المالية⁶ والبحث الذى نحن بصده سيتناول صيغ الحكم التكليفي في أحاديث البيوع ويركز عليه.

منهج البحث :

1-المنهج الاستقرائي حيث تقوم الباحثة بجمع المادة العلمية من المصادر والمراجع

المتاحة من الكتب الفقهية والأصولية والصحيحين خاصة كتاب البيوع.

2-المنهج التحليلي حيث تقوم الباحثة بتحليل تلك الأحاديث وتطبيق الحكم التكليفي عليها.

³ المصدر السابق ص 4.

⁴ المصدر السابق ص 5.

⁵ المصدر السابق ص 6.

⁶ المصدر السابق ص 6.

هيكل البحث:

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

مشكلة البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

الدراسات السابقة

منهج البحث

هيكل البحث

الفصل الثاني: تمهيد ترجمة للإمام البخاري والإمام مسلم والتعريف بالحكم التكليفي والبيوع وحكمها الشرعي وأنواعها

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري والإمام مسلم

المبحث الثاني: التعريف بالحكم الشرعي وأنواعه

المبحث الثالث: التعريف بالبيوع وحكمها الشرعي وأنواعها

الفصل الثالث: بيان صيغ الحكم التكليفي

المبحث الأول : الواجب والمحرم وصيغهما.

المبحث الثاني : المستحب والمكروه والمندوب وصيغهم.

الفصل الرابع: صيغ الأحكام التكليفية للبيوع من خلال الصحيحين

المبحث الأول: صيغ الواجب والحرام في فقه البيوع من خلال الصحيحين.

المبحث الثاني: صيغ المندوب والمكروه والمباح في فقه البيوع من خلال الصحيحين

الخاتمة وأهم النتائج والمقترحات

الفهارس: فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس المصادر والمراجع

الفصل الثاني:

ترجمة الإمام البخاري والإمام مسلم و التعريف بالحكم التكليفي والبيع وحكمها
الشرعي وأنواعها

وهذا الفصل يشمل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري والإمام مسلم

المبحث الثاني: التعريف بالحكم الشرعي وأنواعه

المبحث الثالث: التعريف بالبيع وحكمها الشرعي وأنواعها

المبحث الأول: ترجمة الإمام البخاري والإمام مسلم وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الإمام البخاري.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام مسلم

المطلب الأول: ترجمة الامام البخاري⁷:

اسمه: هو أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، البخاري، ولد عام 194هـ في قرية "خرتلك" البخاري.

القرية من مدينة "بخاري"، وهي الآن في إحدى الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، ونشأ يتيماً، وأخذ يحفظ الحديث، وهو دون العاشرة، ورحل في طلب العلم إلى الشام ومصر، والجزيرة مرتين، والبصرة أربع مرات، وأقام بالحجاز ستة أعوام، وجمع من الحديث أكثر من ستمائة ألف حديث، كان آية في الحفظ والذكاء والإتقان، لم يكن محدثاً فحسب، بل كان من الأئمة المجتهدين، يشهد لفقهه واجتهاده تراجم أبواب صحيحه، حتى اشتهر بين العلماء أن "فقه البخاري في تراجمه" وأجمع العلماء على قبول كتابه الصحيح، وصحة ما فيه وشهد له العلماء بالفضل والعلم.

مصنفاته: أهمها الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه⁸ أما سبب تأليف لكتابه (الجامع الصحيح) فقد ذكر ابن العماد الحنبلي في شذراته⁹ أن سبب تأليفه لذا الكتاب القيم أن الإمام البخاري رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وهو واقف بين يديه يذب عنه بمروحة، وقد فسرت له بأنه يدفع الكذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مما دفعه لجمع وتأليف هذا الكتاب. ومن مصنفاته: التاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، بجانب الأدب المفرد، وهذه الكتب مطبوعة.

⁷ انظر ترجمة الإمام البخاري، والمعرفة عن صحيحه المراجع التالية: تاريخ بغداد 2-4-24، وتاريخ دمشق رقم 609، 50-52، والمنظم لابن الجوزي 3-448، ووفيات الأعيان لابن خلكان 3-329، وتهذيب الكمال للمزي 24-431، وسير أعلام النبلاء للذهبي: 12-391-471، وطبقات الشافعية لابن السبكي: 2-212، وطبقات الحنابلة لابي يعلى الحنبلي: 1-271، والبداية والنهاية لابن كثير: 10-29-32، ومقدمة الفتح لابن حجر: ص 477.

⁸ ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، وانظر: عبد الفتاح أبو غدة: تحقيق اسمي الصحيحين ص 10-11.

⁹ ابن العماد، عبد الحي، أحمد بن محمد بن محمد بن العماد العبمري، الحنبلي، أبو الفلاح، شذرات، حققه شعيب الأرناؤوط دار ابن كثير دمشق: بيروت، ط1، 1406هـ 1986م، 253/3.

ثناء العلماء عليه: لقد أثنى العلماء كثيراً على الإمام البخاري، وهذه بعض شهاداتهم: فقد قال عنه الدارمي : البخاري أفقهننا ، وأعلمنا ، وأكثرنا طلباً ، وقال عنه إسحق بن راهويه : هو أبصر مني ، وقال عنه أبو حاتم الرازي : هو أعلم من دخل بغداد¹⁰ .

وقال عنه ابن خلدون¹¹ : إمام المحدثين في عصره خرّج أحاديث السنة على أبوابها الصحيح، بجميع الطرق التي للحجازيين والعراقيين والشاميين ، واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، وكرر الأحاديث يسوقها في كل باب بمعنى ذلك الباب الذي تضمنه الحديث ، فتكررت لذلك أحاديثه، وفرق الطرق والأسانيد عليها مختلفة في كل باب.

امتحان أهل بغداد له: امتحنه أهل بغداد في المسجد الجامع، وذلك بقلب أحاديث ولكنه نجح في الامتحان واستطاع أن يخبرهم بالصحيح¹² .

وفاته: وتوفي ليلة السبت وقت العشاء وهي ليلة عيد الفطر سنة 256هـ بقريته " خرتنك " .

¹⁰ ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، البصري، الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1418هـ - 1996م)، 337/5

¹¹ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي الأشبيلي، المقدمة، تحقيق: خليل شحادة، (دار الفكر: بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م)، 559/1.

¹² المصدر السابق، 561/1.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام مسلم¹³ :

نسبه ومولده: هو الإمام، الحافظ، المحدث، الحجة، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري، وقد اختلف في نسبته إلى القبيلة؛ هل هو قشيري من أنفسهم أو مولى، فرجح الأول ابن الصلاح والنووي، ومال الذهبي إلى الثاني.

ولد سنة 206هـ كما رجحه كثير من العلماء، وقيل سنة 204هـ، قال ابن خلكان¹⁴ : ولم أر أحداً من الحفاظ يضبط مولده ولا تقدير عمره، وأجمعوا أنه ولد بعد المائتين. وكان شيخنا تقي الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح يذكر مولده،

طلبه للعلم وشيوخه وتلامذته: اتجه الإمام مسلم إلى طلب العلم في صغره فسمع الحديث وتلقى العلم عن شيوخ بلده ثم ارتحل وطوّف في البلدان؛ قال الذهبي¹⁵ : في تذكرة الحفاظ: وأول سماعه سنة ثمان عشرة ومائتين، فأكثر عن يحيى بن يحيى التميمي والقعني وأحمد بن يونس اليربوعي وإسماعيل بن أبي أويس وسعيد بن منصور وعون بن سلام وأحمد بن حنبل وخلق كثير روى عنه الترمذي حديثاً واحداً وإبراهيم بن أبي طالب وابن خزيمة والسراج وابن صاعد وأبو عوانة وأبو حامد بن الشرقي...وعبد الرحمن بن أبي حاتم... وخلق سواهم

ثناء أهل العلم عليه: قال ابن خلكان¹⁶ : أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري وأحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه وعبد الله بن مسلمة القعني وغيرهم، وقدم بغداد غير مرة فروى عنه أهلها، وآخر قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين، وروى عنه الترمذي وكان من الثقات

¹³ انظر مصادر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: 588، وتاريخ بغداد (13/ 100)، وطبقات الخنابلة (337/1)، وتهذيب الكمال (27/ 499)، وتهذيب التهذيب (10/ 113)، والبداية والنهاية (33/11)، والعبر (2/ 23)، والشذرات (144/2).

¹⁴ ابن خلكان، وفيات الأعيان، 5/ 194.

¹⁵ الذهبي، تذكرة الحفاظ، (2/ 588).

¹⁶ ابن خلكان، وفيات الأعيان، 5/ 194.

قال ابن حجر في الثناء عليه¹⁷ قال الحاكم كان تام القامة أبيض الرأس واللحية يرخي طرف
عمامته بين كتفيه قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: كان مسلم من علماء الناس وأوعية
العلم ما علمته إلا خيرا وكان بزازا وكان أبوه الحجاج من المشيخة. وقال ابن الأخرم: إنما
أخرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة محمد بن يحيى وإبراهيم بن أبي طالب ومسلم. وقال
أبو بكر الجارودي: حدثنا مسلم بن الحجاج وكان من أوعية العلم.

مصنفاته: أشهرها المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم¹⁸، واختار هذا الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة¹⁹ قال ابن حجر في
تهذيب التهذيب²⁰: وله من التصنيف غير الجامع كتاب الانتفاع بجلود السباع والطبقات مختصر
والكنى والتميز (وقد طبع ما وجد منه)، وله المنفردات والوحدان (وهو مطبوع)، وأوهام المحدثين،
وأولاد الصحابة، وأوهام الشاميين، وغيرها.

وفاته: قال ابن خلكان²¹: وتوفي مسلم عشية يوم الأحد ودفن بنصر أباد ظاهر نيسابور يوم
الاثنين لحمس، وقيل لست، بقين من شهر رجب الفرد سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور،
عمره خمس وخمسون سنة.

¹⁷ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 113/10.

¹⁸ أبو غدة: الإسناد من الدين، ص 12.

¹⁹ تاريخ بغداد للخطيب: 13-100 وما بعدها وسير أعلام النبلاء للذهبي 12-557-580.

²⁰ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 113/10.

²¹ ابن خلكان، وفيات الأعيان، 194/45.

المبحث الثاني : التعريف بالحكم الشرعي وأنواعه.

الحكم لغة: الحكم لغة، العلم والفقه والقضاء بالعدل وهو مصدر حكم يحكم ، ويأتي بمعنى المنع فالعرب تقول: حكمت وأحكمت وحكّمت بمعنى منعت ورددت ، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس، حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم²² وحكمه في الأمر تحكيماً: أمره أن يحكم فاحتكم ، وتحكم جاز فيه حكمه وأحكمه أتقنه فاستحكم ومنعه عن الفساد²³.

الحكم اصطلاحاً: لقد أخذ علماء الأصول في تعريفهم للحكم أشكال مختلفة يمكننا حصرها في ثلاثة تعريفات²⁴:

أحدها : لجمهور الأصوليين .

وثانيها : لسيف الدين الآمدي.

وثالثها : لبعض الأصوليين ، وهو الذي مشى عليه وعرف بهم.

تعريف سيف الدين الآمدي حيث عرّفه ب (أنه خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية)²⁵ وهذا التعريف غير مانع ، وقد ورد عليه اعتراضات ، من أهمها أن إخبار الشارع المغييات مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ (1) غُلِبَتِ الرُّومُ (2) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ 3﴾²⁶ إخبار من الشارع مفيد فائدة شرعية، ولكنه ليس بحكم²⁷ ومن التعريفات التعريف الذي اختاره بعض

²² ابن منظور ، لسان العرب، باب الميم ، فصل الحاء 12/140-141.

²³ الفيروزآبادي، القاموس المحيط باب الميم ، فصل الحاء 4/39-40.

²⁴ البانيني، محمد أبو الفتوح ، الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية ، دار القلم ، دمشق الطبعة الأولى 1988م ص26.

²⁵ الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 1/136.

²⁶ الروم 1-3

²⁷ الداية، الأباحة عند الأصوليين ص4.

الأصوليين وهو: أثر خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً أو تحييراً ، أو وضعاً.²⁸ وهذا يوافق تعريف الفقهاء للحكم الشرعي إذ أنهم يعنون بالحكم الأثر المترتب عليه فيقولون : الخمر حرام ، أي القيام بشرب الخمر أو استعماله محرم²⁹.

الشرع لغة: البيان واصطلاحاً تجويز الشيء أو تحريمه أي جعله جائزاً أو حراماً

الشارع مبين الأحكام الشرعية والطريقة في الدين³⁰

وأما تعريف الحكم الشرعي عند الفقهاء فهو: مقتضى خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين. والسبب في ميلهم إلى هذا أن الحكم عندهم صفة لفعل المكلف، ولهذا يقسمونه إلى حرام ومكروه وواجب ومندوب ومباح

وعند الأصوليين: الحكم اسم للخطاب الوارد من الله جل وعلا، فلا يقسمونه إلى حرام وواجب ، بل إلى تحريم وإيجاب.³¹

فالحكم الشرعي ينقسم إلى قسمين هما:

القسم الأول: الحكم التكليفي هو: خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء أو التخيير.³²

²⁸ ابن النجار، شرح الكوكب المنير، 333/1-334 خلاّف : علم أصول الفقه ص116-117 ، البيانوي، الحكم الشرعي في الشريعة الإسلامية ص31.

²⁹ ابن النجار : شرح الكوكب المنير 133/1، خلاّف علم أصول الفقه ص116-117 ، البيانوي : الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية ص31. الداية : الإباحة عند الأصوليين ص20.

³⁰ زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى: الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة : الناشر : دار الفكر المعاصر - بيروت الطبعة الأولى ، 1411 تحقيق : د. مازن المبارك 1 / 69

³¹ أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله 1 / 20

³² الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، (عالم الكتب: بيروت، د.ط، د.ت)، ج1/ ص47.

القسم الثاني: الحكم الوضعي، وهو: خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء سبباً لشيء آخر، أو شرطاً له، أو مانعاً منه، أو رخصة، أو عزيمة³³.

ولما كان البحث يتعلق بصيغ الأحكام التكليفية، فسأقتصر على بيان معنى الحكم التكليفي وأنواعه.

التكليفي لغة: اسم منسوب إلى التكليف، والتكليف مصدر من كلف يكلف تكليفاً، وهو مأخوذ من الكلفة، وما تكلفه على مشقة، والجمع كلف مثل: غرفة وغرف، والتكاليف المشاق أيضاً الواحدة تكلفة، وكلفت الأمر من باب (تعب) حملته على مشقة ويتعدى إلى مفعول ثاني بالتضعيف فيقال: كلفتة فتكلفه مثل حملته فتحمله، وزناً ومعناً على مشقة³⁴ والتكليف اصطلاحاً: إلزام ما فيه كلفة، أو طلب ما فيه كلفة.³⁵

والحكم التكليفي هو أحد نوعي الحكم الشرعي والذي يُعرّف اصطلاحاً بأنه: خطاب الله المتعلق بفعل المكلفين اقتضاءً، أو تخيراً، أو وضعاً⁽³⁶⁾. وهو التعريف المختار لأنه يصح نظرياً أن يكون الحكم هو نفس الخطاب الصادر في حق المكلف، وما يترتب على الخطاب هو التطبيق الفقهي له، وهذا منهج الأصوليين المتعارف عليه في اصطلاحاتهم، تأصيلاً ليطبق الفقهاء

³³ ابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر، (مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع: القاهرة، ط2، 1423هـ)، ج1/ص192.

³⁴ الفيومي، المصباح المنير 538/1، الرازي، مختار الصحاح، 586/1.

³⁵ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، الأشباه والنظائر، (دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1411هـ/1991م)، ج2، ص79.

³⁶ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، (دمشق: كفر بطن، ط1، 1419هـ - 1999م)، ج1، ص25، وابن الحاجب، مختصر المنتهى، (دار الكتب العلمية: بيروت، ط2، 1403هـ)، 222/1.

شرح التعريف :

(خطاب) : والخطاب هو الكلام الموجه إلى الغير لقصد الإفهام ، وهو جنس في التعريف ، و بإضافته للشرع أصبح قيد خرج به أي خطاب آخر عن الملائكة أو الجن أو الإنس³⁸

والتعبير بالشارع ليشمل خطاب الله وخطاب رسوله صلى الله عليه وسلم لأنهما الأصل وكل المصادر راجعة إليهما³⁹

(المتعلق بأفعال المكلفين)، والمكلفون جمع مكلف وهو البالغ العاقل الذى تعلق خطاب الشارع بفعله فوجه إليه الأحكام وطالبه بتنفيذها وهو قيد احترز به عما تعلق بذات الله الكريمة ، وصفاته العليا ، وأفعاله سبحانه وتعالى . وأجاب بعضهم عن أصول الدين بأن المحدود هو الحكم الشرعي الذى هو فقه لا مطلق الحكم الشرعي ، فإن أصول الفقه لا يتكلم فيها إلا على الحكم الشرعي الذى هو فقه⁴⁰

(اقتضاء): الاقتضاء الطلب وهو ينقسم إلى طلب فعل وطلب ترك ، فإن كان طلب فعل جازم فهو للإيجاب ، وإن كان غير جازم فهو للندب ، وإن كان طلب ترك جازم فهو للتحريم ، وإن كان غير جازم فهو للكره⁴¹

(أو تخييراً) أو هنا للتنويع والتقسيم ليس للعطف ولا للشك .⁴²

³⁷ ابن النجار : شرح الكوكب الدرري 1/333-335 ، خلاف : علم أصول الفقه ص116.

³⁸ الأسنوي : نهاية السؤل 1/43.

³⁹ السبكي : الابهاج 1/34.

⁴⁰ الأسنوي : نهاية السؤل 1/43-44.

⁴¹ السبكي : الابهاج 1/49، الرازي : المحصول 1/112، البدخشي منهاج العقول 1/51.

⁴² الأنصاري : فواتح الرحموت 1/46.

(أو وضعاً): الوضع في اللغة الجعل⁴³ واصطلاحاً: وهو خطاب الشارع المتعلق بجعل الشيء سبباً ، أو شرطاً أو مانعاً ، أو صحيحاً، أو فاسداً ، أو عزيمة ، أو رخصة⁴⁴ .

فالحكم عند الأصوليين هو نفس خطاب الشارع⁴⁵ .

أما الحكم عند الفقهاء فهو: ما ثبت بالخطاب الشرعي، أي : أثره المترتب عليه، لا نفس النص الشرعي⁴⁶ .

والحكم التكليفي فمثلاً قوله تعالى : ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ﴾⁴⁷

إذن " أقيموا الصلاة " عند الفقهاء دليل وليس بحكم ، وجوب الصلاة مدلول ذلك الدليل وليس بدليل ، وأما عند الأصوليين " أقيموا الصلاة " هذا حكم شرعي وهو الدليل نفسه . لإذن اتحد الدليل والمدلول عند الأصوليين .

ولما كان البحث يتعلق بصيغ الأحكام التكليفية، فسأقتصر على بيان معنى الحكم التكليفي وأنواعه.

الحكم التكليفي وأنواعه:

الحكم التكليفي هو : خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف اقتضاءً أو تحييراً⁴⁸ .

⁴³ ابن منظر : لسان العرب ، باب العين فصل الواو 396/8.

⁴⁴ ابن قدامة : روضة الناظر 248/1.

⁴⁵ مشهور، الشيخ مشهور حسن، الكلمات في شرح الوردات، ج3/ص20.

⁴⁶ المطيعي، محمد بن حيت المطيعي، سلم الوصول على نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، (عالم الكتب: بيروت، د.ط، د.ت)، ج1/ص55.

⁴⁷ البقرة : 43

⁴⁸ المصدر السابق، ج1/ص98.

وهو أنواع :

النوع الأول : الواجب ؛ وهو لغةً الثابت والساقط والمستقر .⁴⁹ ؛ واصطلاحاً هو

ما يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً⁵⁰ .

النوع الثاني : المندوب وهو لغةً المدعو إليه لأنه مشتق من الندب وهو الدعاء إلى أمرٍ مهم.⁵¹

واصطلاحاً يعرف المندوب بأنه: (ما يحمد فاعله ولا يُذم تاركه شرعاً)⁵² .

النوع الثالث : المباح .وهو لغةً المأذون فيه، والمعلن المظهر .⁵³ واصطلاحاً: (ما لا يتعلق بفعله

وتركه مدح ولا ذم شرعاً)⁵⁴ .

النوع الرابع : المكروه .وهو لغةً الشديد على النفس الشاق⁵⁵ ؛ وفي الاصطلاح (ما يُمدح تاركه

ولا يُذم فاعله شرعاً)⁵⁶ .

النوع الخامس: الحرام .وهو لغة المحذور والممنوع والقيح⁵⁷ ؛ واصطلاحاً هو: (ما يُذم شرعاً فاعله

قصداً مطلقاً)⁵⁸ .

⁴⁹ الفيومي، أحمد المقرئ الفيومي، المصباح المنير، (دار الكتب العلمية : بيروت، د.ط، د.ت)، ج2/ص803، و

الأسنوي، نهاية السؤل، ج1/ص73.

⁵⁰ المصدر السابق.

⁵¹ الفيومي، المصباح المنير، ج2/ص730.

⁵² الأسنوي، نهاية السؤل، ج1/ص77.

⁵³ المناوي، محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، (دار الفكر: بيروت، ط1/1410هـ)، ج1/

ص27).

⁵⁴ الأسنوي، نهاية السؤل، المصدر السابق، ج1، ص80.

⁵⁵ ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، 13/534.

⁵⁶ السبكي، علي بن عبد الكافي السكي، الإيجاز شرح المنهاج، (دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)، ج1، ص58.

⁵⁷ الفيومي، المصباح المنير، ج1/ص730.

⁵⁸ الأسنوي، نهاية السؤل، ج1/ص79.

المبحث الثالث: التعريف بالبيع وحكمها الشرعي وأنواعها وتحتة ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالبيع.

المطلب الثاني: الحكم الشرعي للبيع

المطلب الثالث: أنواع البيع

المطلب الأول: التعريف بالبيع:

المسألة الأولى: تعريف البيع لغة:

البيع لغة: هو مصدر باع وباع الشيء إذا أخرجه عن ملكه بعوض أو أدخله فيه ، والبيع من الأضداد وهو ضد الشراء، والبيع الشراء أيضا، وبذلك يدل علي المعنيين، أولهما: الشراء، تقول العرب: بعت الشيء بمعني اشتريته ، وثانيهما : البيع علي ظاهره _ إعطاء الثمن، وأخذ المثلن، والبيع بين البائع والمشتري ⁵⁹ وذلك يظهر في قوله تعالى: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا⁶⁰﴾ ، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ⁶¹﴾ ، تدل شري هنا على الشراء، وقد تأتي شري بمعني باع علي قلة، فهي كلمات جميعها من الأضداد والفرقة بينهما بالقرائن ⁶² ويمكن تعريفه لغة بمبادلة مال بمال، أو مطلق المبادلة أي سواء كان في مال أو غيره .

⁵⁹ ابن منظور، لسان العرب، مادة (بيع) ج 1، ص 556.

⁶⁰ النساء : 74

⁶¹ البقرة : 207

⁶² القرني، عبد الحفيظ فرغلي علي، البيوع في الإسلام، (القاهرة : دار الصحوة : ط 1، 1987م) ص 16.

المسألة الثانية : تعريف البيع اصطلاحاً:

عرّف الفقهاء البيع بتعاريف متعددة، منها:

أولاً تعريف الحنفية:

عرّف الحنفية البيع بأنه: (مبادلة مال بمال، بالتراضي)⁶³ واختار صاحب الدرر من الحنفية التقييد ب (الإكتساب) بدل التراضي فيقول: (مبادلة مال بمال بطريق الإكتساب)⁶⁴ أي التجارة فخرج به المبادلة بطريق التبرع أو الهبة بشروط العوض ولم يقل علي سبيل التراضي، ليتناول بيع المكره ، فيه فإنه بيع منعقد وإن لم يلزم .

ثانياً تعريف المالكية:

عرّف المالكية البيع بأنه: (عقد معاوضة علي غير منافع ولا متعة لذة ذو مكايسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه)⁶⁵؛ فقلوه: (عقد معاوضة) معناه عقد محتوي على عوضين من الجانبين البائع والمشتري ، لأن كل منهما يدفع عوضاً للآخر . وقوله (على غير منافع ولا متعة لذة) أي على ذوات غير منافع، وغير تمتع أي انتفاع بلذة فتخرج الإجارة والكراء، والنكاح، (وذومكايسة) ؛ المكايسة وهي المغالبة، (أي كل واحد من المتعاقدين يريد أن يغلب صاحبه) ،

⁶³ ابن الهمام، الكمال بن الهمام، فتح القدير، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ج5، ص455، وقد عرفه الكاساني في (البدائع) بأنه (مبادلة شئ مرغوب بشئ مرغوب (بدائع الصنائع)، ج4 ، ص318، (ط. دار إحياء التراث العربي)، وعرفه الموصلي بتعريف أدق فقال: (هو مبادلة المال المقوم بالمال المقوم تملكاً ومملكاً)، ثم قال: (فإن وجد تملك المال بالمنافع فهو إجارة أو نكاح) (الإختيار، ج2، ص3)،

⁶⁴ احترازاً من مقابلة الهبة بالهبة ، لأنها مبادلة مال بمال لكن على طريق التبرع لا بقصد الاكتساب ، (الدرر شرح الغرر، ج2، ص142).

⁶⁵ الدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، (بيروت ، دار الفكر، ط2، د.ت)، ج3، ص12، محمد بن عlish، شرح منح الخليل على مختصر خليل، هامش تسهيل منح الخليل (دار صادر: بيروت، ط2، د.ت) ج2، ص460، معجم المصطلحات الاقتصادية ص، 452.

وخرج بها هبة الثواب ، وقوله (أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة)، خرج به الصرف والمراطة، وهي بيع النقد بجنسه وزنا كبيع الذهب بالذهب متساويين في الوزن.⁶⁶

ثالثا تعريف الشافعية:

عرّف الشافعية البيع بأنه: (عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين أو منفعة على التأيد لا على وجه القرية)⁶⁷؛ فخرج بقوله (عقد) المعاوضة، وبـ (المعاوضة) نحو الهدية، وبـ (المالية) نحو النكاح وبـ (إفادة ملك عين) الإجارة وبـ (غير وجه القرية) القرض، والمراد بالمنفعة في هذا التعريف بيع حق الممر، وأما التأيد فلاخراج الإجارة⁶⁸ وهو أفضل تعريف لهم كما يقال ونقل صاحب (مغني المحتاج) أن النووي عرّف البيع بقوله: (مقابلة مال بمال تمليكاً)⁶⁹

رابعا تعريف الحنابلة:

عرّف الحنابلة البيع بأنه: (مبادلة عين مالية أو منفعة مباحة مطلقاً بأحدهما، أو بمال في الذمة للتمليك)⁷⁰ على التأيد غير ربا وقرض.⁷¹

قولهم (مبادلة عين مالية) مرادهم كل جسم أبيع نفعه واقتناؤه مطلقاً، فخرج الخنزير والخمر والميته والنجسة و(قولهم منفعة مباحة مطلقاً)، أي لا تختص بإباحتها بحال دون آخر كمرر دار أو

⁶⁶ الجزيري، عبد الرحمن بن محمد، الفقه على المذاهب الأربعة، (بيروت، دار ابن حزم، ط1، 2001م)، ص493.

⁶⁷ القيلوي، أحمد بن أحمد، حاشية قيلوي على كنز الراغب، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م)، ج3، ص243.

⁶⁸ حاشية قيلوي، ص152.

⁶⁹ المجموع للنووي 9/140 والشريبي، محمد بن الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 2001م) ج2 ص3.

⁷⁰ التمليك معناه الحيابة بطريق مشروع مع الانفراد بالتصرف (معجم لغة الفقهاء لقلعجي، ص146-147)

⁷¹ القنوجي، محمد بن أحمد، منتهى الإرادات مع حاشية النجدي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي (بيروت: مؤسسة الرسالة: ط1، 1999م)، ج2، ص1249؛ وابن المفلح، برهان الدين إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، (المكتب الإسلامي، د.ط.د ت) ج4، ص4.

بقعة تحفر بئراً وقولهم (على التأييد) أي بالاً تقيد مبادلة المنفعة بمدة أو عمل فتخرج الإجارة، وقوله (غير ربا وقرض) خرج بهما الربا والقرض⁷² وعرفه صاحب المغني بأنه (مبادلة المال بالمال تمليكاً وتملكاً)⁷³.

التعريف المختار :

بعد الاطلاع على التعريفات السابقة فالتعريف الذي أرجحه هو أن البيع : (مبادلة مال بمال تمليكاً وتملكاً على التأييد) فهو تعريف جامع مانع بعبارة مختصرة . ووجه جامعيته أنه أفاد أن البيع مبادلة الثمن بالمثل على وجه يقتضي التملك من العاقلين على صفة التأييد ، ووجه منعه أنه منع دخول غير المحدود في الحد مثل الإجارة وغيرها، وأتى بكل ذلك على وجه الاختصار ، والتعاريف الأخرى وإن كان بعضها أفاد ما أفاده هذا التعريف إلا أنها جنحت للتطويل والحشو ، والحدود تُصان عن الحشو.

⁷² القنوجي، محمد بن أحمد، منتهي الإرادات مع حاشية النجدي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1999م)، ج2، ص249.

⁷³ ابن قدامة، موفق الدين ، عبد الله بن أحمد المغني ج6، ص4.

المطلب الثاني مشروعية البيوع وحكمها وأركانها وشروطها:

المسألة الأولى: حكمة مشروعية البيوع

وَحِكْمَةُ مَشْرُوعِيَّةِ الْبَيْعِ ظَاهِرَةٌ، فَهِيَ الرِّفْقُ بِالْعِبَادِ وَالتَّعَاوُنُ عَلَى حُصُولِ مَعَاشِهِمْ⁷⁴. شرع الله سبحانه وتعالى البيع توسعة منه على عباده ، ولحاجة الإنسان لأخيه فالإنسان مدني بالطبع لا يستطيع العيش دون التعاون مع الآخرين، والأصل في المعاملات ومنها البيوع الإباحة إذ كانت برضى المتعاقدين ما لم يرد دليل من الكتاب والسنة بالنهي عن ذلك⁷⁵

وثبتت مشروعيته في القرآن الكريم والسنة المطهرة والإجماع والمعقول⁷⁶، ففي الكتاب العزيز ورد قوله جل وعلا: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁷⁷، ووجه الاستدلال من الآية أنه صُرح فيها بلفظ الحل الذي يقتضي الإباحة والإذن؛ وقوله: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾⁷⁸، ووجه الاستدلال منها أن الله أمر بالإشهاد على البيع والله لا يأمر إلا بالجائز فيفهم من ذلك أن البيع جائز لأن الإشهاد على وقوعه مأمور به؛ وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾⁷⁹، ووجه الاستدلال منها أن الله أمر بالاستشهاد على الدين واستثنى التجارة الحاضرة ترخيصاً في عدم وجوب الاستشهاد، وفي ذكر التجارة في معرض الكلام عن الدين، والدين من الجائز إشعاراً بجوازها.

⁷⁴ الموسوعة الفقهية الكويتية 8/9.

⁷⁵ الرابعة ، محمد إبراهيم : الفقه الميسر في أحكام البيوع المنهي عنها في الشريعة الإسلامية ، دار الكتاب الثقافي الأردن

أريد. ص 40

⁷⁶ النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف الدين النووي، المجموع شرح المذهب، (دار الفكر: بيروت)، ج 9/ ص 45.

⁷⁷ البقرة : 275

⁷⁸ البقرة: 282

⁷⁹ النساء : 29

ومن السنة: جاءت أحاديث منها: سئل النبي ﷺ عَنْ أَفْضَلِ الْكَسْبِ فَقَالَ: "بَيْعُ مَبْرُورٍ، وَعَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ"⁸⁰، ووجه الدلالة من الحديث أَنَّ النبي وصف البيع المبرور بأفضل الكسب وفي ذلك دلالة على كونه من أقسام المرضي عند الله وهي الواجب والمندوب والمباح وكلها من أقسام الجائز؛ ومنها الحديث: "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصدّيقين والشهداء"⁸¹. ووجه الدلالة منه أَنَّ النبي ذكر أَنَّ التاجر الصدوق مع أهل الدرجات العلى وهم المذكورون في الحديث وهؤلاء ما استوجبوا ذلك إِلَّا بفعل المأذون فيه وترك المنهي عنه. فدل ذلك على أَنَّ البيع مأذونٌ فيه.

وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون على مشهد منه ومسمع أو يعلم بذلك فيقرهم ولا ينكر عليهم ، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى⁸².

وقد أجمعت الأمة والعلماء على جواز البيع في مختلف العصور والأزمان⁸³ وأما المعقول : فلأن الحكمة تقتضيه ، لتعلق حاجة الإنسان بما في يد صاحبه ولا سبيل إلى المبادلة إِلَّا بعوض غالبا.⁸⁴

المسألة الثانية: حكم البيع:

البيع باب واسع وأحكامه كثيرة متشعبة، وقضاياه متجددة بتجدد العصور وتغاير الأعراف من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان. وحاجة الناس إليه ماسة، ومعرفة أحكامه من الضرورات الملحة.

⁸⁰ أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، (مؤسسة الرسالة: بيروت، ط 1، 1421 هـ - 2001 م)، 15 | 115 (15836)، والحديث حسن لغيره عند شعيب الأرنؤوط، وله شاهد من حديث ابن عمر عند الطبراني في "الأوسط" (2161) بإسناد حسن، وأورده الهيتمي في "المجمع" 60/4-61، وقال: رواه الطبراني في "الأوسط" و"الكبير"، ورجاله ثقات.

⁸¹ الترمذي، سنن الترمذي، كتاب البيوع ، بَابُ مَا جَاءَ فِي التُّجَارِ وَتَسْمِيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُمْ، 507/3 (1209)، وقال: حديث حسن.

⁸² صحيح البخاري كتاب البيوع باب ما قيل في الصواع وباب بيع السلاح في الفتنة وغيرها.

⁸³ المغني، ج6، ص7، فتح الباري، ج4، ص364، سعدي أبو حبيب ، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي، (قطر: إدارة إحياء التراث الإسلامي، ج1، ص161.

⁸⁴ ابن قدامة، المغني، ج6/ص7.

وهو من الأمور التي تعثرها الأحكام الخمسة فقد يكون مستحباً، وَقَدْ يَعْرِضُ لَهُ الْوُجُوبُ كَمَنْ أُضْطُرَّ إِلَى شِرَاءِ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَالنَّدْبُ كَمَنْ أَقْسَمَ عَلَى إِنْسَانٍ أَنْ يَبِيعَ سِلْعَةً لَا ضَرُورَةَ عَلَيْهِ فِي بَيْعِهَا فَيُنْدَبُ إِلَى إِجَابَتِهِ؛ لِأَنَّ إِبْرَارَ الْمُقْسَمِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ ضَرُورَةٌ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، وَتَعْرِضُ لَهُ الْكَرَاهَةُ كَبَيْعِ الْهَرِّ وَالسَّبَاعِ لَا لِأَخْذِ جُلُودِهَا، وَالتَّحْرِيمِ كَالْبَيْعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا.⁸⁵

المسألة الثالثة: أركان البيع وشروط صحته:

اختلف الفقهاء في أركان عقد البيع على قولين :

1- عند الحنفية لعقد البيع ركنان، وهما الإيجاب والقبول الدّلان علي التبادل ، أو ما يقوم مقامهما من التعاطي⁸⁶

2- وعند الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة) ستة أركان وهي : الإيجاب والقبول (الصيغة) والبائع والمشتري (العاقدان) والثلث والثلثين (المعقود عليه)⁸⁷.

شروط صحة البيع :

وهي التي يجب أن تتحقق في جميع أنواع البيوع لتعتبر صحيحة

الأول انتفاء الجهالة:

يراد بها الجهالة الفاحشة أو التي تفضي إلى نزاع يتعذر حله وهو النزاع الذي تتساوى فيه حجة الطرفين بالاستناد إلى الجهالة، كما لو باع إنسان شاة من قطيع.

وهذه الجهالة أربعة أنواع

أ- جهالة المبيع جنساً أو نوعاً أو قدراً .

ب- جهالة الثمن .

ج- جهالة الآجال في الثمن المؤجل أو في خيار الشرط .

⁸⁵ الخطاب، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الرعي، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، (دار الفكر: بيروت، ط3، 1992م)، ج 4/ ص 227.

⁸⁶ الهداية : 248/6 ، حاشية ابن عابدين 504/4.

⁸⁷ شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت 977هـ)، مغني المحتاج، (دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1415هـ - 1994م 3/2)، والشرح الكبير، السيد أحمد الدرديري (ت 1201 هـ)، (دار الفكر: بيروت، د.ط، د.ت)، 2/3.

د- جهالة في وسائل توثيق العقد كتحديد الكفيل عند اشتراطه مثلاً .
ثانياً انتفاء الإكراه:

فينبغي ألا يوجد عند عقد البيع ما يدفع أحد الطرفين للبيع أو الشراء غصباً عن إرادته، وإلا بطل البيع لحديث: ((إنما البيع عن تراض)) إلا إذا كان الإكراه بسبب شرعي

ثالثاً عدم التوقيت في عقد البيع:

فلا يجوز تحديد البيع وتوقيته بمدة معينة كما لو قال: "بعتك هذا الثوب شهراً أو سنة"، فيكون البيع فاسداً؛ لأن ذلك يتنافى مع أصل عقد البيع؛ لأن البيع هو التملك على التأيد.

رابعاً عدم الغرر:

والمراد به غرر الوصف، وذلك كأن يشتري بمواصفات معينة فيظهر له بعد ذلك ما يناقضها، كما لو اشترى أو باع بقرة على أنها تحلب رطلاً فوجدها غير حلوب، ودليله نهي النبي - صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر.

خامساً عدم الضرر:

وذلك بأن لا يترتب ضرر على البائع سوى المبيع من ماله أو على غيره: كما لو باع مثلاً جذعاً في سقف بيت جاره أو ذراعاً من ثوب يضره التبعض، فإن التنفيذ يقضي بهدم ما حول الجذع وتعطيل الثوب، والنبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "لا ضرر ولا ضرار"
سادساً عدم وجود شرط مفسد لعقد البيع يتنافى مع أصله:

وهو كل شرط فيه نفع لأحد المتبايعين إذا لم يكن قد ورد به الشرع، أو جرى به العرف، أو يقتضيه العقد، أو يلائم مقتضاه: مثل أن يقول له: "أبيعك السيارة على أن لا تركبها شهراً

والشرط الفاسد إذا وُجد في عقد من عقود المعاوضات المالية أفسده⁸⁸

المطلب الأول أنواع البيوع:

هناك أنواع عديدة للبيوع منها المباح ومنها المحرم من ذلك : بيع السِّلَم بيع العرايا ، البيع المحرم ، البيع المكروه ، وبيع النجس والمتنجس، بيع الغرر، بيع الثمر قبل بدو صلاحها ، بيع المزابنة ، وبيع المنابذة والملازمة، وبيع الحاضر لبادي ، والبيع وقت النداء يوم الجمعة .

المطلب الثاني أنواع البيوع الجائزة منها:

بيع السِّلَم:

تعريفه وحكمه:

السلم أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل⁸⁹
عند الحنفية : بيع أجل بعاجل⁹⁰

وعند المالكية : بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر الثمن لأجل⁹¹

و عند الشافعية : بيع مال موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا⁹²

وعرفه الحنابلة : بأنه عقد علي شئ موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في المجلس⁹³ وهو جائز وإن كان فيه شئ من الغرر؛ رعاية لمصالح الناس وتوسعة عليهم في أبواب المعاملات؛ فهو من المصالح الحاجية أى التي تدعو الحاجة إلى الترخيص فيها والتسامح فيما قد يقع فيها من الغبن

⁸⁸ بدائع الصنائع (5/136-137)، مغني المحتاج (2/3-20)، كشف القناع (3/145-185)

⁸⁹ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، المجموع شرح المذهب، (دار الفكر: بيروت، د.ط، د.ت)، باب السلم، 94/13.

الشيرازي، تكملة المجموع للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي شرح المذهب ، للإمام أبي إسحق إبراهيم بن

⁹⁰ علي بن يوسف الشيرازي، تأليف مجموعة من الباحثين ، دار الكتب العلمية، بيروت أولى 2003م ج13 ص181

⁹¹ المصدر السابق ، الشيرازي، ج13 ص182

الشيرازي، تكملة المجموع للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي شرح المذهب ، للإمام أبي إسحق إبراهيم بن

⁹² علي بن يوسف الشيرازي، تأليف مجموعة من الباحثين ، دار الكتب العلمية، بيروت أولى 2003م ج13 ص181

⁹³ المصدر السابق نفس الصفحة .

والضرر، وقد سماه الفقهاء « بيع المحاييج » كما ذكر القرطبي في تفسيره،⁹⁴ فإن صاحب رأس المال محتاج إلى أن يشتري الثمرة وصاحب الثمرة محتاج إلى ثمنها قبل وقت جنيها لينفقه عليها أو على نفسه وولده، فاستثنى هذا النوع من البيع من البيوع الممنوعة لهذه الحكمة. والأصل في البيع أن يكون المبيع موجوداً عند البائع وقت البيع منعاً من الغبن والغرر، وسيأتي في البيوع الممنوعة بيع ما ليس عندك.

والسَّلم — بتشديد السين وفتح اللام: هو السلف، إلا أن السلف يطلق في الغالب على القرض، والسلم يطلق على بيع الشيء الموصوف المؤجل في الذمة المعلوم القدو والكيل والوزن والأجل. ودليل جوازه من الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾⁹⁵ ووجه الدلالة من الآية الكريمة فقد أباحت الآية الكريمة الدَّيْنَ، وَالسَّلمُ نَوْعٌ مِنَ الدَّيْنِ، وَشَمَلَتِ السَّلمَ بِاعْتِبَارِهِ مِنْ أَفْرَادِهَا، إِذِ الْمُسْلَمُ فِيهِ ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ إِلَى أَجَلِهِ. وَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى حِلِّ الْمُدَايَنَاتِ بِعُمُومِهَا.

وأما السنة: فقد وردت فيه أحاديث كثيرة في السنن الستة وغيرها منها ما رواه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "قدم رسول الله ﷺ المدينة، وهم يُسَلِّفُونَ فِي التَّمْرِ الْعَامَ وَالْعَامِينَ، فَقَالَ لَهُمْ: « مِنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ، فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، أَوْ وَزَنَ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ »"⁹⁶.

وجه الدلالة: دَلَّ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ عَلَى إِبَاحَةِ السَّلمِ وَعَلَى الشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِيهِ. وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي الْمُجَالِدِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: اخْتَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادَ بْنِ الْهَادِ، وَأَبُو بُرْدَةَ فِي السَّلَفِ، فَبَعَثُونِي إِلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا نَسْلِفُ عَلَى عَهْدِ

⁹⁴ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سميح البخاري، (دار عالم الكتب: الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ط 1423هـ / 2003م)، 3/397.

⁹⁵ سورة البقرة: 282.

⁹⁶ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، 781/2 (2125)، ومسلم، الجامع الصحيح، باب السلم، 55/5 (4202)، وأبو داود، سنن أبي داود، باب في السلف، 292/3 (3465)، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، 765/2 (2280).

رسول الله ﷺ، وأبي بكر وعمر في الخنطة والشعير والزيب والتمر، وسألت ابن أبيزى، فقال مثل ذلك⁹⁷.

ووجه الدلالة من الحديث ، جواز السلف في هذه الأصناف.

وقد ثبت الإجماع على ذلك، كما حكاه القرطبي وغيره من المفسرين والمحدثين والفقهاء.⁹⁸

شروط صحته:

ويشترط في صحته الشروط الآتية، وهى ستة في المسلم فيه، وثلاثة في رأس مال السلم. أما الستة التي في المسلم فيه: فأن يكون في الذمة، وأن يكون موصوفاً، وأن يكون مقدراً، وأن يكون مؤجلاً، وأن يكون الأجل معلوماً، وأن يكون موجوداً عند محل الأجل. وأما الثلاثة التي في رأس مال السلم: فأن يكون معلوم الجنس، مقدراً، نقداً.⁹⁹

بيع العرايا:

العرايا هي: بيع الرطب على النخل بالتمر على الأرض خرصاً¹⁰⁰ والمراد من العرايا عند الشافعية هي: بيع الرطب على روعس النخل بالتمر على وجه الأرض ، والعرايا نوع من المزابنة رخص فيه ، فيما دون خمسة أوسق¹⁰¹ واستثنى رسول الله ﷺ من النهى عن بيع المزابنة¹⁰² بيع العرايا، لشدة حاجة الناس إليه.

⁹⁷ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، 782/2 (2127)، وأبو داود، سنن أبي داود، باب في السلف، 292/3 (3466)، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، 766/2 (2282).

⁹⁸ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج3/ص378.

⁹⁹ النووي، يحيى بن شرف الدين النووي، المجموع شرح المذهب، ج13/ص97.

¹⁰⁰ تكملة المجموع ج11 ص338

¹⁰¹ تكملة المجموع شرح المذهب ج11، ص340-341

¹⁰² المزابنة من البيوع المحرمة التي سيأتى ذكرها.

وفي صحيح مسلم بسنده أن زيد بن ثابت، حدثه، «أن رسول الله ﷺ رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمراً، يأكلونها رطباً»، «بخرصها تمراً يأكلونها رطباً»¹⁰³. ووجه الدلالة من الحديث أنه فيه لفظ رخص والذي يستعمل في الجواز والإباحة، فدل ذلك علي إباحة العرايا. وقد اختلف الفقهاء في تفسير العرية المرخص فيها، فعند الشافعي: هو بيع الرطب على رءوس النخل بقدر كيله من التمر خرصاً فيما دون خمسة أوسق.¹⁰⁴ والخرص معناه: تقدير ما على النخل من تمر على وجه الظن والتخمين¹⁰⁵، وهو جائز في مثل هذه الحال.

والوسق: ستون صاعاً، والصاع قدحان بالكيل المصري. فإذا احتاج صاحب التمر إلى الرطب وليس عنده رطب جاز له أن يشتري ما على النخلة من رطب بمقداره تمراً دفعاً للحاجة، فهي رخصة من الله تعالى، والغالب فيها التراضي؛ لأنه من باب التعاون على البر والتقوى، ولا تتأتى فيه المشاحة غالباً. والعرية عند مالك هي: أن يعري الرجل - أي يهب ثمرة نخلة أو نخلات - ثم يتضرر بمداخلة الموهوب له فيشتريها منه بخرصها تمراً.¹⁰⁶ توضيح ذلك أن الرجل قد يهب نخلة لأحد أقاربه أو أصدقائه ليأكل من رطبها، فيدخل هذا الرجل عليه في بستانه، فيتضرر من دخوله، فيعطيه بدل الرطب تمراً يساويه في الكيل على ما يقتضيه التخريص.

وذلك بأن يأتي رجل له خبرة بنتاج النخل فينظر إليها، فيقول: هذه تحمل من الرطب كذا وكذا، فيشتري منه هذا الرطب بذاك التمر منعاً للضرر، لكن بشرط ألا يزيد الرطب على خمسة أوسق؛ لأن أكثر من ذلك لا يكون الرجل في حاجة إليه غالباً.

والعرايا جمع عريّة وهي تفرد صاحبها للأكل، ووزن العرية فعيلة، واختلف في اشتقاقها على قولين: قيل بمعنى فاعلة، وهو قول الأزهرى وابن فارس، ويكون من عرى يعري، كأنها هريت

¹⁰³ مسلم، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر، 5/ 13 (3961).

¹⁰⁴ الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي، الأم، (دار المعرفة: بيروت، د.ط، 1410هـ)، ج3/ ص54.

¹⁰⁵ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1/ ص166.

¹⁰⁶ القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المقدمات الممهدات، (دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط1،

1408هـ)، ج2/ ص528.

من جملة النخيل ، فعريت أي خلت وخرجت ، كما يقال عري الرجل إذا تجرد من ثيابه¹⁰⁷ وقيل بمعنى مفعولة من عراه يعروه إذا أتاه وتردد إليه ، لأن صاحبها يتردد إليها ، ويقال أعريته النخلة أي أطعمته قمرتها يعروها¹⁰⁸ .

المطلب الثالث أنواع البيوع المحرمة منها :

البيع المحرم:

واعلم أن كل بيع فقد ركناً من الأركان التي ذكرناها أو شرطاً من شروط صحته فهو بيع غير جائز شرعاً. وقد ذكر ابن العربي¹⁰⁹ أنها قد بلغت ستة وخمسين نوعاً ثم ردها إلى سبعة أقسام، فمنها ما يرجع إلى صفة العقد، أو ما يرجع إلى صفة المتعاقدين، أو ما يرجع إلى العوضين (السلعة والتمن)، ومنها ما يرجع إلى حال العقد، ومنها ما يرجع إلى وقت البيع: كالبيع وقت نداء يوم الجمعة، أو في آخر جزء من الوقت المعين للصلاة. ثم رد هذه الأقسام السبعة إلى ثلاثة أصول هي الربا والباطل والغرر، ثم رد الغرر إلى الباطل فكانت الأقسام كلها ترجع إلى قسمين هما: الربا والباطل، ويستطيع الفقيه أن يرد هذه البيوع إلى أكثر من هذه الأقسام إن أراد التفصيل، ويستطيع أن يردها إلى أصل واحد فحسب هو الباطل؛ إذ كل ما يخالف الشرع باطل لا محالة. أما ما يرجع إلى صفة العقد فهو أن يختل شرط الإيجاب والقبول، كأن لا يتم البيع بالصيغة الصريحة الدالة على التراضي.

وأما ما يرجع إلى صفة المتعاقدين فهو الذي يختل فيه شرط من شروط الأهلية، بأن يكون البائع أو المشتري مجنوناً أو مكرهاً أو صغيراً غير مميز.

وأما ما يرجع إلى العوضين - هما السلعة والتمن كما ذكرنا - فإنه إذا كانت السلعة مثلاً لا يجوز تملكها شرعاً كالخمر وأدوات اللهو، والتمن لا يجوز بذله في شراء السلعة كأن يكون خمرًا أو خنزيراً - فإنه حينئذ لا يكون هذا البيع صحيحاً.

¹⁰⁷ تكملة المجموع ج11، ص339

¹⁰⁸ المصدر السابق ج11، ص340

¹⁰⁹ أحكام القرآن، ج 1 ص 244.

وأما ما يرجع إلى حال العقد فإنه يشترط أن يتم العقد بين البائع والمشتري في حال الاختيار بحيث يكون كل منهما راضياً مختاراً لا مكرهاً، فإذا كان أحدهما مكرهاً لا يصح البيع، وكذلك إذا كان البيع قد تم في حالة كان أحدهما غير مميز لصغره أو لسفهه مثلاً.

وأما ما يرجع إلى وقت البيع كالبيع وقت نداء يوم الجمعة فإنه يقع باطلاً عند بعض الفقهاء وصحيحاً عند بعضهم على ما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى.

إليك بعض هذه البيوع المحرمة.

بيع المكروه:

لا يجوز لأحد أن يكره أحداً على بيع شيء، فإن ذلك من باب أكل أموال الناس بالباطل وهو إثم كبير وجرم عظيم.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾¹¹⁰ والتراضى شرط في صحة البيع، بل هو ركن من أركانه، فإذا باع أحد سلعة بالإكراه لا ينعقد بيعه إلا إذا أكرهه الحاكم المسلم من أجل مصلحة عامة من مصالح المسلمين لا لتحقيق إلا بذلك، كتوسعة الطريق أو المسجد الذى يضيق بالمصلين ونحو ذلك.

وكذلك لو أكرهه على بيع ما يملك لدين عليه يطالبه الغرماء به وليس معه مال سائل يقضى به دينه، وينبغى للمسلم أن يستجيب للحاكم المسلم إذا دعاه لبيع ما يملك أو بعض ما يملك من أجل تحقيق منفعة عامة للمسلمين إسهاماً منه في التوسعة عليهم ودفع الضرر عنهم، وينبغى على الحاكم ألا يبخسه في الثمن بل يعطيه أكثر من الثمن جلباً لرضاه فإن ما يؤخذ بالتراضى أولى مما يؤخذ بالإكراه. بيع من خف عقله وضعف رأيه: لا يجوز بيع من خف عقله جداً، ولا شراؤه، بل يجب الحجر عليه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾.

والسفيه في اللغة: من خف عقله جداً إلى الحد الذي لا يحسن معه التصرف، ويلحق به الصبي غير المميز. وأما من خف عقله بعض الشيء، وضعف رأيه إلى حد ما بحيث يدرك شيئاً، ويغيب عنه آخر، أو يحسن التصرف مرة ويخدع مرة، فإنه يجوز بيعه وشراؤه بحيث يقول لمن باعه أو اشترى

¹¹⁰ سورة النساء: 5

منه: لا تخدعني، ويشترط لنفسه الخيار فيما باع واشترى بمعنى أنه إذا تبين أنه خدع في بيع أو شراء كان له الحق أن يرد السلعة ممن اشتراها منه، ويستردها ممن باعها له في مدة ثلاثة أيام. وعلى ذلك يكون من اشترى من رجل خفيف العقل شيئاً مستغلاً عقله وضعف رأيه أكلاً لأموال الناس بالباطل، وكذلك يكون حال من باع له.

بيع النجس والمنتجس:

لا يجوز شرعاً بيع النجس كالخمر والخنزير والميتة، ولا بيع المنتجس الذي لا يمكن تطهيره كالزيت، والسمن المائع، والعسل ونحوه.

أما ما يمكن تطهيره كالثوب، والطعام اليابس، فإنه يجوز بيعه بشرط أن يخبر البائع المشتري بما أصاب سلعته حتى يسلم من خصلة الغش الذي هو من الكبائر .

قال الشافعية: لا يصح بيع كل نجس كالخنزير والخمر والزبل والكلب ولو كان كلب صيد وإذا

باع شيئاً مخلوطاً بنجس بأن كان يتعذر فصل النجس منه فإن بيعه يصح كما إذا باع داراً مبنية

بآجر نجس أو أرضاً مسمدة بزبل أو آنية مخلوطة برماد نجس كالأزيار والقلل وغير ذلك فإن بيعها

صحيح.¹¹¹

وفي شروط البيع الصحيح أن الطهارة شرط في صحة الانعقاد، والأصل في حرمة ما ذكر ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول عام الفتح بمكة: « إن الله ورسوله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام » فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة؟، فإنها تُطلى بها السفن، وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس؟ فقال: « لا، هو حرام » ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: « قاتل الله اليهود، إن الله لما حرّم عليهم شحومها جملوه¹¹²، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه¹¹³ ».

وقوله ﷺ: « لا، هو حرام » يعود - كما قال النووي - إلى البيع، لا إلى الانتفاع.

¹¹¹ والأجر هو: الطوب الأحمرة. انظر الفقه على المذاهب الأربعة - (2 / 161)

¹¹² أذابوه واستخرجوا دهنه.

¹¹³ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بيع الميتة والأصنام، 779/2 (2121)، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب المساقات، باب تحريم بيع الخمر والميتة، 41/5 (4132).

هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه، فإنه يجوز الانتفاع بشحوم الميتة في طلي السفن والاستصباح، وغير ذلك مما ليس بأكل، ولا في بدن آدمي.¹¹⁴
وأكثر العلماء حملوا قوله: « هو حرام » على الانتفاع، فقالوا: يحرم الانتفاع بالميتة أصلاً، إلا ما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ.¹¹⁵

بيع الغرر:

بيع الغرر من البيوع الفاسدة، وهو بيع ما لا يعلم قدره ولا صفته، ويكون في الغالب مبنياً على الغش والخداع، روى مسلم أبي هريرة رضي الله عنه: « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر وبيع الحصاة ».¹¹⁶

فقد كان أهل الجاهلية يعتقدون على الأرض التي لا تتعين مساحتها، ثم يقذفون الحصاة، حتى إذا استقرت كان ما وصلت إليه هو منتهى مساحة البيع. أو يتناعون الشيء لا يعلم عينه، ثم يقذفون بالحصاة فما وقعت عليه كان هو المبيع، ويسمى هذا بيع الحصاة.
قال النووي: النهي عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جداً، ويُستثنى من بيع الغرر أمران:

أحدهما: ما يدخل في المبيع تبعاً بحيث لو أفرد لم يصح بيعه، كبيع أساس البناء تبعاً للبناء، واللبن في الضرع تبعاً للدابة.

والثاني: ما يتسامح بمثله عادة إما لحقارته أو للمشقة في تمييزه أو تعيينه، كدخول الحمام بالأجر مع اختلاف الناس في الزمان ومقدار الماء المستعمل، وكالشرب من الماء المحرز، وكالجبة المحشوة قطناً¹¹⁷.

¹¹⁴ النووي ، شرح مسلم ، 12/6

¹¹⁵ انظر جامع الأصول لابن الأثير، ج 1 ص 447 - 448.

¹¹⁶ مسلم، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة، 3/5 (3881).

¹¹⁷ النووي، المجموع على المذهب، باب النجش والبيع على بيع أخيه، وبيع الحاضر للبادي، وتلقى الركبان والتسعير، والاحتكار، 28/13.

بيع الثمر قبل بدو صلاحه:

لا يجوز عند جمهور الفقهاء على اختلاف مذاهبهم بيع الثمار، على اختلاف أصنافها قبل ظهور صلاحها وتخطيطها المرحلة التي لا يؤمن عليها من الآفات غالباً، وذلك لما في من الغرر، إذ من المتوقع أن تصيبها جائحة، فتهلكها، فلا ينتفع المشتري منها بشئ فيقع عليه غبن شديد، وقد يحدث بينه وبين البائع نزاع وشقاق لا تحمد عواقبه، والإسلام حريص على دوام المودة بين المسلمين بوجه خاص، وإقامة العدل بين الناس جميعاً في الحقوق المالية وغيرها بوجه عام.

ودليل النهي عن ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما: « أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها - نهى البائع والمبتاع »¹¹⁸.

وروى البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه: « أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود، وعن بيع الحب حتى يشتد »¹¹⁹.

وروى البخاري ومسلم عن أنس أيضاً: « أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى تزهى، قالوا: وما تزهى؟ قال: تحمر، وقال: إذا منع الله الثمرة فبم تستحل مال أخيك؟ »¹²⁰.

قال الشوكاني في نيل الأوطار: اختلف السلف: هل يكفي بدو الصلاح في جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلاً جاز بيع جميع البساتين أو لا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة، أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة، أو في كل شجرة على حدة - على أقوال.

والأول قول الليث، وهو قول المالكية بشرط أن يكون متلاحقاً.

والثاني قول أحمد، والثالث قول الشافعية، والرابع رواية عن أحمد¹²¹.

¹¹⁸ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بيع الثمار قبل بدو صلاحها، 766/2 (2082)، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع، 11/5 (3941).

¹¹⁹ المصدر السابق.

¹²⁰ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع، 766/2 (2086) نحوه، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع، 29/5 (4061) بلفظه.

¹²¹ الشوكاني، نيل الأوطار، (دار الحديث، مصر، ط1، 1413هـ - 1993م)، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه، 206/5.

بيع المزبنة:

روى البخاري واللفظ له، ومسلم، وأبو داود، وغيرهم عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال: « نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة »¹²².
والمزبنة أن يبيع ثمر¹²³ حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً، وإن كان كرماً¹²⁴ أن يبيعه بزيب كيلاً، أو كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام، نهى عن ذلك كله.
وبيع المزبنة هو بيع الرطب أو العنب على النخل أو الكرمة بتمر مقطوع، أو زيب مثل كيله حرصاً أي بتقديره حرراً أو تخميناً¹²⁵.
وإنما سميت مزبنة من معنى الزبن لما يقع فيه من الاختلاف بين المتبايعين، فكل واحد يدفع صاحبه عما يرومه منه، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع.

بيع المنابذة والملازمة:

المنابذة معناها: أن يأتي رجل بثوب مطوي فيطرحه في يد رجل آخر ويلزمه بشرائه دون أن يقلبه أو ينظر فيه، بل يأخذه على حسب حظه، فإن كان جيداً فمن حسن حظه وإن كان رديئاً فمن سوء حظه.
وهذا البيع ممنوع شرعاً لما فيه من الغرر والغبن.
والملازمة أن يأتي الرجل بثوب مطوي فيقول لرجل آخر: إن لمسته فهو لك بيعاً وشراءً وأنت وحظك فيه، فهذا مثل المنابذة في الحرمة والبطالان¹²⁶.

¹²² البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بيع المزبنة وهي بيع الثمر بالتمر وبيع الزيب بالكرم وبيع العرايا، 763/2 (2073) بلفظه، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، 15/5 (3974) بمثله.

¹²³ لا يسمى التمر تمراً إلا إذا ييس، وهو على نخله يسمى ثمرًا — بالثاء المثلثة.

¹²⁴ هو العنب.

¹²⁵ الفقه الإسلامي وأدلته - (5 / 98).

¹²⁶ نفس المصدر السابق ص 1/5.

روى البخاري واللفظ له، ومسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: « أن رسول الله ﷺ نهى عن المنابذة »¹²⁷. وهي: طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى الرجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه، ونهى عن الملامسة: والملامسة لمس الثوب لا ينظر إليه.

بيع الحاضر للبادي:

وهو ألا يبيع الواحد من أهل البلد (الحاضر) ما عنده من طعام ونحوه إلا لأهل البادية، طمعاً في زيادة الثمن، أو أن يتخصص شخص ببيع بضاعة الغريب على التدرج مع حاجة أهل البلد، بسعر أغلى، مع أن الغريب كان يريد البيع بسعر اليوم. وكراهة هذه البيوع إذا كانت تضر بأهل البلد، وإلا فلا ضرر، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد. وقد أجاز المالكية فسخ هذا البيع، كالنحش. وهو حرام عند الشافعية. وسبب النهي عنه: الإضرار بأهل السوق لبيع السلعة بأكثر من ثمن المثل، أو من طريق السمسرة، ويفسخ عند المالكية إن لم يفت بتغير أو تعيب أو تصرف، وهو صحيح عند الأئمة الثلاثة؛ لأن النهي لأمر خارج عن البيع، وهو الرفق بأهل الحضر¹²⁸. روى البخاري في صحيحه، ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد»¹²⁹.

البيع وقت النداء يوم الجمعة:

يحرم على كل من تحب عليه الجمعة أن يبيع ويشترى عند النداء لصلاة الجمعة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾¹³⁰

¹²⁷ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بيع الملامسة، 754/2 (2037) بلفظه، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة، 3/5 (3879) نحوه، وأبو داود، سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في بيع الغرر، 262/3 (3379) نحوه.
¹²⁸ الفقه الإسلامي وأدلته 593/4.

¹²⁹ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك، 752/2 (2033)، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي، 5/5 (3899) نحوه.
¹³⁰ سورة الجمعة: 9.

لا ما نقل عن مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه . مذهب الجمهور : أن مقتضى النهي الفساد إذا تعلق النهي بالفعل ذاته وكان لعينه¹³¹ .

والأصح: أنه يفسخ؛ لقوله ﷺ: « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ »¹³² .
إذا باع رجل سلعة لرجل، ثم باعها لآخر، فهي للأول مِنْهُمَا دُونَ الثاني، وذلك لما رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٍ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا وَمَنْ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا ». قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا إِذَا زَوَّجَ أَحَدُ الْوَلَيَّيْنِ قَبْلَ الْآخَرِ فَنِكَاحُ الْأَوَّلِ جَائِزٌ وَنِكَاحُ الْآخَرِ مَفْسُوخٌ وَإِذَا زَوَّجَا جَمِيعًا فَنِكَاحُهُمَا جَمِيعًا مَفْسُوخٌ. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.¹³³

قال الشوكاني: « وفيه دليل على أن من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الآخر حكماً، بل هو باطل لأنه باع غير ما يملك إذ قد صار في ملك المشتري الأول، ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار، أو بعد انقراضها لأن المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع »¹³⁴ .

¹³¹ إرشاد الفحول، للشوكاني ، ص 112.

¹³² البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، 959/2 (2550)، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب الأفضية، باب نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ وَرَدِّ مُخَدَّنَاتِ الْأُمُورِ، 5/132 (4589).

¹³³ الترمذي، أبو عيسى ، محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضحاك، سنن الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في الوليين يزوجان، 418/3 (1110).

¹³⁴ انظر نيل الأوطار، ج 5 ص 254.

الفصل الثالث

بيان صيغ الحكم التكليفي

وهذا يشمل مبحثين:

المبحث الأول: الواجب والمحرم وصيغهما.

المبحث الثاني: المندوب والمكروه والمباح و صيغها.

المبحث الأول: الواجب والمحرم وصيغهما وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: الواجب وصيغه

المطلب الثاني: المحرم وصيغه

المطلب الأول: الواجب وصيغته :

المسألة الأولى: تعريف الواجب :

الواجب لغة: الساقط، وَجَبَ الشَّيْءُ وَجُوبًا : إِذَا ثَبَتَ وَلَزِمَ¹³⁵. يقال: وجب الحائط: إذ سقط وهو مرتبط بالحكم الشرعي، حيث إنا نتخيل الحكم الواجب جزءاً سقط ووقع على المكلف من الله تعالى¹³⁶.

الواجب اصطلاحاً: عرّف الأصوليون الواجب بتعريفات عدة نعرض لها فيما يلي ثم نختار التعريف الراجح منها شارحين له شرحاً وافياً:

التعريف الأول : تعريف الإمام سيف الدين الآمدي : (ما ينتهض تركه سبباً للذم شرعاً في حالة ما)¹³⁷.

التعريف الثاني : تعريف الإمام الغزالي : (ما أشعر بالعقاب على تركه)¹³⁸.

التعريف الثالث : تعريف القاضي أبوبكر الباقلاني والإمام فخر الدين الرازي : (ما يُذم تاركه شرعاً على بعض الوجوه)¹³⁹.

التعريف الرابع: تعريف ابن الحاجب: (خطابٌ بطلبٍ غير كفٍ ينتهض تركه في جميع وقته سبباً للعقاب)¹⁴⁰.

¹³⁵ تاج العروس من جواهر القاموس 333/4.

¹³⁶ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (المكتبة العلمية: بيروت)، 2/ 3 - 8.

¹³⁷ الآمدي، سيف الدين الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1/ ص98، (المكتب الإسلامي: بيروت).

¹³⁸ الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، المستصفى، (دار الكتب العلمية: بيروت، ط2، د.ت) ج1، ص65.

¹³⁹ الرازي، فخر الدين الرازي، المحصول، (مؤسسة الرسالة: بيروت، 1418هـ)، ج1/ ص95.

التعريف الخامس: تعريف القاضي البيضاوي: (ما يُذمُّ شرعاً تاركه قصداً مطلقاً)¹⁴¹.

التعريف السادس: تعريف شهاب الدين القرافي : (ما ذُمَّ تاركه شرعاً)¹⁴².

التعريف السابع: تعريف محب الدين بن عبد الشكور : (ما استحق تاركه العقاب استحقاقاً عادياً)¹⁴³.

المختار من التعريفات ووجه رد المردود منها:

مما سبق يتضح أنَّ تعريف القاضي البيضاوي هو التعريف الراجح لأنه جامع ومانع.

وجه رد المردود من التعريفات:

تعريف الآمدي: ينقصه كلمة قصداً ، فلم يحافظ على طرده ، حيث دخل في المحدود ما ليس منه ، وهو صلاة النائم والناسي والمسافر ، فإنه يُذمُّ تاركها بتقدير انتفاء العذر. ويدخل معهم تعريف الباقلاني والرازي.

تعريف الغزالي: هذا التعريف غير جامع لخروج الواجب الموسع ، والواجب المخير والكفائي ، فإنَّ الموسع لا إشعار بالعقاب على تركه إلاَّ إذا تُرك في جميع وقته ، والمخير لا إشعار بالعقاب على تركه ، إلاَّ إذا تُركت جميع الخصال ، وأمَّا الكفائي فإنَّما يكون العقاب على ترك جميع المكلفين له.

¹⁴⁰ ابن الحاجب، أبو عمرو بن الحاجب، مختصر بن الحاجب بشرح العضد، (مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة)، ج1/ ص 228.

¹⁴¹ البيضاوي، منهاج الأصول، ج1/ ص 73.

¹⁴² القرافي، شهاب الدين القرافي، تنقيح الفصول، ص71.

¹⁴³ عبد الشكور، محب الدين بن عبد الشكور، مسلم الثبوت، ج1/ ص 54.

تعريف ابن الحاجب: تعريفه غير مانع لدخول ما يُعاقب عليه عقلاً ، فكان يجب عليه أن يذكر شرعاً إذا لا إيجاب إلا بالشرع ، كما هو معروف عند أهل السنة ، وكان ينبغي أن يذكر قصداً كما فعل البيضاوي ليخرج النائم والناسي، وبما أنه لم يذكرها أصبح تعريفه غير منعكس .

تعريف القرافي: تعريفه غير جامع لخروج الواجب المتروك لا قصداً بل سهواً ، وغير مانع لدخول الذم العقلي ولا ذم إلا بالشرع .

وباقى التعريفات غير جامعة ولا مانعة لوجود بعض من تلکم الأسباب أو كلها. شرح تعريف البيضاوي: قوله: (ما) اسم موصول بمعنى الذي أي الفعل الذي يُذم ، (فيذم) احترازٌ عن المندوب والمكروه والمباح ؛ لأنه لا ذم فيهما ؛ وقوله : (شرعاً) إشارة إلى أنه لا ذم إلا بالشرع على خلاف ما قاله المعتزلة ، وقوله : (تاركه) احترازٌ عن الحرام فإنه يذم شرعاً فاعله ؛ وقوله: (قصداً) احترازٌ عما إذا مضى من الوقت مقدارٌ يتمكن فيه المكلف من فعل الواجب ثم تركه بالنوم أو نسيان ؛ وقوله : (مطلقاً) أي سواءً كان الذم من بعض الوجوه كما في الواجب الموسع والمخير والكفائي أو من كلها كما في المضيق والمحتّم والمعين. وبما ذكرنا من شرح صار الحد جامعاً مانعاً.¹⁴⁴

المسألة الثانية : صيغ الواجب هي :¹⁴⁵

1- فعل الأمر:

كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ¹⁴⁶﴾ ، ووجه الدلالة من الآية أن أقم في اللغة فعل أمر وهو طلب الفعل على جهة الاستعلاء ولم يقترن الطلب بما يجعله غير

¹⁴⁴ المطيعي، سلم الوصول، ج1/ ص 55.

¹⁴⁵ العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، (دار الكتب العلمية: بيروت، 1402هـ)، (3/ 193).

¹⁴⁶البقرة : 43

جازم فصار جازماً وفعل الأمر الجازم يدل على الوجوب.

2-الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر

كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ¹⁴⁷﴾ ، ووجه الدلالة من الآية : أنَّ اللام هنا لام الأمر وهي إذا اقترنت بفعل المضارع تفيد طلب الفعل أو الترك ولما تجرد الأمر عن القرينة الصارفة عن غير الوجوب صار الأمر للوجوب وهو أمرٌ من الله تعالى والمراد بالتفت هنا : الوسخ والقذارة من طول الشعر والأظفار والشعث، والحاج أشعث أغبر ، والمراد قص الشارب والأظفار ونتف الإبط وحلق العانة. والمراد بالقضاء إزالة ذلك ، والمراد به الخروج من الإحرام بالحلق وقص الشارب والتنظيف ولبس الثياب. وقال ابن عمر وابن عباس : قضاء التفت مناسك الحج كلها . وقال مجاهد : هو مناسك الحج، وأخذ الشارب، ونتف الإبط، وحلق العانة، وقلم الأظفار. وقيل: التفت هاهنا رمي الجمار. قال الزجاج: لا نعرف التفت ومعناه إلا من القرآن¹⁴⁸ . ومعنى " لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ " ليصنعوا ما يصنعه المحرم من إزالة شعر وشعث ونحوهما عند حله ، وفي ضمن هذا قضاء جميع المناسك إذ لا يفعل هذا إلا بعد فعل المناسك كلها .¹⁴⁹

3-اسم فعل الأمر

كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ¹⁵⁰﴾ .

ووجه الدلالة من الآية أنَّ {عَلَيْكُمْ} : من كلم الإغراء وله باب معقود في النحو وهو معدود في

¹⁴⁷الحج:28

¹⁴⁸ تفسير البغوي 381/5

¹⁴⁹ ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب،(دار الكتب العلمية - بيروت ،

لبنان، ط1، 1419 هـ -1998 م)، (77 /14).

¹⁵⁰المائدة:105

أسماء الأفعال فإن كان الفعل متعدياً كان اسمه متعدياً وإن كان لازماً كان لازماً و {عليكم} : اسم لقولك الزم فهو متعد فلذلك نصب المفعول به والتقدير هنا عليكم إصلاح أنفسكم أو هداية أنفسكم، وإذا كان المغري به مخاطباً جاز أن يؤتى بالضمير منفصلاً فتقول عليك إياك أو يؤتى بالنفس بدل الضمير فتقول عليك نفسك كما في هذه الآية.¹⁵¹

4- المصدر النائب عن فعل الأمر

كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثَخَّنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ¹⁵²﴾، ووجه الدلالة من الآية: أنَّ فَضَرْبَ الرِّقَابِ، أصله : فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل وقدم المصدر فأنيب منابه مضافاً إلى المفعول. وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد؛ لأنك تذكر المصدر وتدل على الفعل بالنسبة التي فيه . وضرب الرقاب عبارة عن القتل، لأنَّ الواجب أن تضرب الرقاب خاصة دون غيرها من الأعضاء ، وذلك أنهم كانوا يقولون: ضرب الأمير رقبة فلان ، وضرب عنقه وعلاوته ، وضرب ما فيه عيناه إذا قتله ، وذلك أن قتل الإنسان أكثر ما يكون بضرب رقبته ، فوقع عبارة عن القتل ، وإن ضرب بغير رقبته من المقاتل كما ذكرنا في قوله : ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾¹⁵³ ، على أن في هذه العبارة من الغلظة والشدّة ما ليس في لفظ القتل ، لما فيه من تصوير القتل بأشنع صورة وهو حز العنق وإطارة العضو الذي هو رأس البدن وعلوّه وأوجه أعضائه¹⁵⁴

¹⁵¹ ابن سيده، إعراب القرآن، (3/ 459).

¹⁵² محمد: 4

¹⁵³ الشورى: 30

¹⁵⁴ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تفسير الكشاف، (دار النشر : دار إحياء التراث العربي -

بيروت)، (4/ 320).

5- التصريح من الشارع بلفظ الأمر

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾¹⁵⁵ ، ووجه الدلالة من الآية أن الله تعالى أمر أمراً صريحاً بآداء الأمانة ولفظ أمر إن لم يقترب بقريضة تصرفه عن الوجوب فيكون صريحاً في الوجوب.

6- التصريح بلفظ الإيجاب أو الفرض ، أو الكتب

كقوله تعالى: ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾¹⁵⁶ ، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾¹⁵⁷ ، ووجه الدلالة من الآيتين أن الآية الأولى جاء فيها لفظ فريضة والفرض هو الواجب ، وأما الآية الثانية ففيها التصريح بلفظ الكتابة والكتاب جاء في القرآن على وجوه : أحدها: الفرض: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾¹⁵⁸ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾¹⁵⁹ ، ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾¹⁶⁰ .

7- كل أسلوب يفيد الوجوب في لغة العرب كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾¹⁶¹ ، وترتيب الذم والعقاب على الترك كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾¹⁶² ، ووجه الدلالة من الآية الأولى أن معنى لله على الناس يعني أنه حق

¹⁵⁵ النساء: 58

¹⁵⁶ النساء: 11

¹⁵⁷ البقرة: 183

¹⁵⁸ البقرة: 183

¹⁵⁹ البقرة: 183

¹⁶⁰ النساء: 103

¹⁶¹ آل عمران: 97

¹⁶² النور: 63

واجب لله في رقاب الناس لا ينفكون عن ادائه والخروج من عهده.¹⁶³ ووجه الدلالة من الآية الثانية أن الله رتب العقاب على ترك طاعة أمر الرسول صلى الله عليه وسلم والعقاب من الشارع الحكيم لا يكون إلا على ترك الواجب أو فعل الحرام.

المطلب الثاني : المحرم وصيغه

المسألة الأولى : تعريف الحرام:

الحرام لغة : الممنوع ، جاء في المختار : حرمة الشيء يحرمه حراماً : إذا منعه إياه، وقال : الحرام ضد الحلال ، ومن معانيه الواجب - أي الثابت - ومن إطلاق الحرام بمعنى المنع¹⁶⁴ ، قوله تعالى ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ﴾¹⁶⁵ ومن إطلاقه ضد الحلال ، قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾¹⁶⁶ وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ .. ».¹⁶⁷ يقال : "حرمة الشيء" إذا منعه إياه،

والحرام اصطلاحاً عرف بعدة تعريفات منها : بأنه ضد الواجب¹⁶⁸ وعرفه الآمدي بأنه: ما ينتهض فعله سبباً للذم شرعاً بوجه ما من حيث هو فعل له¹⁶⁹ وأرجح التعريفات : (ما يذمُّ

¹⁶³ الزمخشري، تفسير الكشاف، (1/ 418).

¹⁶⁴ البحر المحيط ص 92

¹⁶⁵ القصص : 12

¹⁶⁶ النحل : 116

¹⁶⁷ الحديث متفق عليه ، البخاري 169/3 ومسلم 1588

¹⁶⁸ شرح الكواكب المنيرة ص 120

¹⁶⁹ الأحكام للآمدي 161/1

شرعاً فاعله قصداً مطلقاً¹⁷⁰.

المسألة الثانية : صيغ الحرام هي كما يلي :

1- لفظ "التحريم" ومشتقاتها ، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ﴾¹⁷¹، ووجه الدلالة من الآية أن الحق سبحانه وتعالى قد صرح في هذه الآية الكريمة بلفظ التحريم والذي يقتضي المنع والحظر وطلب الترك طلباً جازماً ؛ يقول بن كثير: (يخبر تعالى عباده خبراً متضمناً النهي عن تعاطي هذه المحرمات من الميتة، وهي ما مات من الحيوانات حتف أنفه من غير ذكاة ولا اصطياد، وما ذاك إلا لما فيها من المضرة لما فيها من الدم المحتقن فهي ضارة للدين وللبدن، فلهذا حرمها الله عز وجل)¹⁷².

2- صيغة النهي المطلق ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾¹⁷³ ، ووجه الدلالة من الآية أن النهي عن قربان الزنا جاء نهياً مطلقاً لم يقترن به ما يصرفه عن إطلاقه فدل على حرمة الزنا .والأصوليون يقولون: النهي المطلق للتحريم.

3- التصريح بعدم الحل ، كقوله : «لا يحل دم امرئ مسلم ...»¹⁷⁴ ، ووجه الدلالة من الحديث قد صرح بلفظ (لا يحل) وهو لفظٌ صريح في التحريم لأن لفظ لا يحل يعني يحرم كما يعلم ذلك من مقتضى لغة العرب وأساليبها في الكلام.

¹⁷⁰ السبكي، الإجماع شرح المنهاج، ج1/ ص58.

¹⁷¹ المائدة : 3

¹⁷² ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير ابن كثير، (دار الفكر: بيروت)، ج2، ص10-11.

¹⁷³ الإسراء : 32

¹⁷⁴ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿لَمَّا أَنِ الْنَفْسُ بِالْنَفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ المائدة: 45، 2521/6 (6484).

4- أن يرتب الشارع على فعل شيء عقوبة ، فيدل هذا على أن هذا الفعل حرام ، كقوله تعالى: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾¹⁷⁵؛ ووجه الدلالة من الآية أن الله تعالى قد رتب عقوبة القطع على جريمة السرقة، والشارع الحكيم لا يعاقب إلا على ترك الواجبات وفعل المحرمات ولما كانت السرقة فعلاً وليس تركاً علمنا أنها محرمة لترتيب العقاب على اقترافها. قال تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾¹⁷⁶ .

¹⁷⁵المائدة: 38

¹⁷⁶ فصلت : 37

المبحث الثاني : المندوب والمكروه والمباح و صيغها وتحتة ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المندوب وصيغته.

المطلب الثاني: المكروه وصيغته.

المطلب الثالث: المباح وصيغته.

المطلب الأول: المندوب وصيغته.

المسألة الأولى: تعريف المندوب:

المندوب لغة : مأخوذ من الندب، وهو: الدعاء إلى أمر مهم .¹⁷⁷

والمندوب اصطلاحاً هو: (ما يحمد فاعله ولا يذم تاركه شرعاً قصداً مطلقاً). ما بمعنى الذي كما قلنا في الواجب. ويحمد فاعله خرج به المباح والحرام والمكروه ، ولا يذم تاركه خرج به الواجب. فالمندوب هو ما طُلب فعله شرعاً من غير ذم على تركه مطلقاً⁽¹⁷⁸⁾. ويسمى سنة ونافلة ومن أسمائه أيضاً أنه مرغّب فيه وتطوع ومستحب والترادف في هذه الأسماء عند الشافعية وجمهور الأصوليين.¹⁷⁹ وقالت المالكية السنة ما واطب النبي صلى الله عليه وسلم على فعله مظهرها له والنافلة عندهم ما له رتبة من الفضيلة التي هي أنزل رتبة من السنة وللحنفية اصطلاح آخر في الفرق بين السنة والمستحب.¹⁸⁰

المسألة الثانية: صيغ المندوب هي كما يلي: ¹⁸¹

1- كل أمر صريح إذا وجدت قرينة تصرفه من الوجوب إلى الندب ، كقوله تعالى: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ¹⁸²﴾ ، فإن هذا الأمر للندب، والقرينة الصارفة هي السنة التقريرية. والمعنى: أنك إذا ملكت عبداً وطلب ذلك العبد أن يشتري نفسه بثمن مؤجل، كأن يقول: ثني - مثلاً - خمسة آلاف، ولكن أنا أشتري نفسي بعشرة آلاف،

¹⁷⁷ الفيومي، المصباح المنير، 2/ 730.

178 انظر بيان وشرح هذا التعريف في: المهذب في أصول الفقه (1-233) وتعريفات أخرى مع شرحها في إتحاف ذوي البصائر (1/458-459)، ونهاية السؤل 54/1.

¹⁷⁹ السبكي، الإبهاج، (دار الكتب العلمية: بيروت، ط1)، 3 / 57.

¹⁸⁰ مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل (1/ 135).

¹⁸¹ الشوكاني، إرشاد الفحول، (1/ 253).

¹⁸²النور:33

أشتغل عند الناس، أو أجعل لي حرفة أو صنعة، ثم أعطيك كل سنة ألفاً أو ألفين، فتمكنه، فيشتغل، ويكتسب، ويتجر، ويغزو ليغنم، ويسافر للتجارة، ويجمع من حرفته ومن كسبه، ويعطيك كل سنة القسط، فإذا أعطاك القسط الأخير فأعتقه، مع أنك مأمور بأن تحط عنه بعض الأقساط، لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾¹⁸³. فهذه الأمة - بريرة - اشترت نفسها على أن تسلم لأهلها كل شهر أو كل سنة كذا وكذا، وكأنها شعرت بأنها عاجزة، فاستعانت بـ عائشة، فـ عائشة قالت: أنا اشتريك وأدفع الثمن دفعة واحدة، ويكون الولاء لي، أي: تكونين مولاة لي، فذهبت تلك الجارية إلى أهلها وأخبرتهم، فطمعوا وقالوا: نحن نريد الولاء، ولكن لما أخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم بكلامهم أنكر ذلك الكلام؛ لأنه شرط يخالف شرع الله، فصعد المنبر وقال: (ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط؛ قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق¹⁸⁴).¹⁸⁵ وهذا الأمر عند الجمهور على النذب.¹⁸⁶

2-التصريح بأن ذلك سنة كقوله ﷺ : «وسنت لكم قيامه»¹⁸⁷ - يقصد رمضان-

3-التصريح بالأفضلية الوارد من الشارع ، كقوله في غسل الجمعة : « ومن اغتسل فبالغسل أفضل »¹⁸⁸ . ووجه الدلالة من الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم صرح بلفظ أفضل الدال على السنية. 4-كل عبارة تدل على الترغيب ومنه قوله عليه السلام لبريرة: « لو راجعتيه »¹⁸⁹ .

¹⁸³ النور: 33

¹⁸⁴ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الشروط، باب الشروط في الولاء، 972/2 (2579).

¹⁸⁵ شرح "عمدة الأحكام" 3/ 48.

¹⁸⁶ عمدة القاري شرح صحيح البخاري (20/ 46)،

¹⁸⁷ النسائي، السنن الصغرى، كتاب الصيام، ذكر اختلاف يحيى بن أبي كثير والنضر بن شيبان فيه، 158/4 (2210).

¹⁸⁸ المصدر السابق، كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، 94/3 (1380). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ

بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ اتَّخَذَ الْحَيْثُورُ الْمَهْرَةَ ، كتاب المساجد، 268/2

¹⁸⁹ المصدر السابق، كتاب آداب القضاة، شفاعة الحاكم للخصوم قبل فصل الحكم، 245/8 (5417).

المطلب الثاني: المكروه وصيغه

المسألة الأولى: تعريف المكروه :

المكروه لغة : ضد المحبوب ، تقول : "كرهت الشيء" إذا لم تحبه ، والكره : المشقة ، فالمكروه يكون : ما نفّر عنه الشرع والطبع ، لأن الطبع والشرع لا ينفّران إلا عن مشقة وشدة تلحق بالمكلف .¹⁹⁰

والمكروه اصطلاحاً هو : ما ترُكّه خير من فعله ، ولا عقاب في فعله⁽¹⁹¹⁾ .

المسألة الثانية :

الصيغ التي تستعمل وتدل على الكراهة هي :

1- لفظ "كره" وما يشتق منها ، ومنه ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ووآد البنات ومنع وهات. وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال»¹⁹² .
ووجه الدلالة من الحديث أن فيه التصريح بلفظ كره الدال على الكراهة.

2- لفظ : "بغض" وما يشتق منها ، ومنه قوله «أبغض الحلال إلى الله الطلاق»¹⁹³ .

ووجه الدلالة من الحديث أن فيه التصريح بلفظ أبغض الدالة على البغض والكراهة .

¹⁹⁰ تقدم توثيقه ص ص 10 من هذا البحث.

191 المهذب في أصول الفقه (284/1) ، وإتحاف ذوي البصائر (58/2) ، فارجع إليهما إن شئت .

¹⁹² البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب ما ينهى عن إضاعة المال، 848/2 (2277).

¹⁹³ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، باب ما جاء في كراهية الطلاق، تحقيق : محمد عبد القادر عطا، (مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، د.ط، 1414هـ - 1994م)، 322/7، والحديث قد أشار إليه الحافظ السيوطي بصحته في "الجامع الصغير" برقم 53.

3- لفظ النهي : " لا تفعل " ، إذا اقترنت بها قرينة تصرفها عن التحريم إلى الكراهة، كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾¹⁹⁴ ، ووجه الدلالة أن النهي عن السؤال للكراهة، والقرينة الصارفة من التحريم إلى الكراهة هي آخر الآية ، حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾¹⁹⁵ .

¹⁹⁴المائدة : 101

¹⁹⁵المائدة : 101

المطلب الثالث: المباح وصيغته.

النوع الثالث المباح وفيه مسائل: المسألة الأولى: تعريف المباح :

المباح لغة : الإطلاق والإذن ، يقال : "أباح الأكل من بستانه" ، أي : أذن بالأكل منه .¹⁹⁶

المباح اصطلاحاً¹⁹⁷ : ما أذن الله - تعالى - للمكلفين في فعله وتركه مطلقاً من غير مدح ولا ذم في أحد طرفيه لذاته. شرح التعريف : قولنا ما أذن فيه معناه ما أبيح في فعله وتركه. وقوله مطلقاً من غير مدح ولا ذم في أحد طرفيه أي أذن فيه في فعله وتركه من غير ذم فيهما. وقوله لذاته أي أنّ المباح يؤذن فيه إذا كان مجرداً ، إما إذا اقترن به أمرٌ آخر فقد يكون واجباً أو مندوباً أو مكروهاً أو حراماً، حسب صفة المقترن.

المسألة الثانية : صيغ المباح هي :

1-لفظ : أحل

قوله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ﴾¹⁹⁸، إخبار عن الإباحة المقررة في أصل توقيت الصيام بالنهار، والمقصود منها إبطال شيء توهمه بعض المسلمين وهو أن الأكل بين الليل لايتجاوز وقتين وقت الإفطار ووقت السحور وجعلوا وقت الإفطار هو ما بين المغرب إلى العشاء ، لأنهم كانوا ينامون إثر صلاة العشاء وقيامها فإذا صلوا العشاء لم يأكلوا إلاّ أكلة السحور وأنهم كانوا في أمر الجماع كشأنهم في أمر الطعام وأنهم لما اعتادوا جعل النوم مبدأ وقت الإمساك الليلي ظنوا أن النوم إن حصل في غير إبانة المعتاد يكون أيضاً مانعاً من الأكل والجماع إلى وقت السحور وإن وقت السحور لا يباح

¹⁹⁶ تقدم توثيقه ص10 من هذا البحث.

197 انظر شرح وبيان هذا التعريف في كتابي : المهذب في أصول الفقه (1/257) ، وإتحاف ذوي البصائر (2/8) .

¹⁹⁸ البقرة:187

فيه إلا الأكل دون الجماع؛ إذ كانوا يتأثمون من الإصباح في رمضان على جنابة.¹⁹⁹

2- لفظ : "لا جناح"

كقوله تعالى : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ﴾²⁰⁰، ووجه الدلالة من الآية أن لفظ لا جناح يقتضي عند العرب رفع الحرج والإثم وعدم اللوم وهو ما يعني إباحة الفعل والإذن فيه. وقد فسر المفسرون لفظ لا جناح بالإباحة قال ابن كثير : ((أباح تبارك وتعالى طلاق المرأة بعد العقد عليها، وقبل الدخول بها)).²⁰¹

3- لفظ : "لا حرج"

كقوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾²⁰² ... وقوله ﷺ : «افعل ولا حرج»²⁰³، ووجه الدلالة من الآية أن رفع الحرج يعني إباحة ما رفع الحرج فيه . قال ابن كثير : ((وكانوا أيضاً يأنفون ويتخرجون أن يأكل الرجل الطعام وحده حتى يكون معه غيره، فرخص الله لهم في ذلك، فقال: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾²⁰⁴).

4- صيغة الأمر التي صرفت من اقتضائها للوجوب والندب إلى الإباحة بسبب قرينة اقترنت بها كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾²⁰⁵ ، فهذا الأمر للإباحة والقرينة

¹⁹⁹ ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، التحرير والتنوير، (مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، ط1، 1420هـ/2000م)، ج2، ص 229.

²⁰⁰ البقرة: 235

²⁰¹ ابن كثير، تفسير ابن كثير، دار الفكر، (1/ 355).

²⁰² النور : 61

²⁰³ البيهقي، السنن الكبرى، كتاب الحج، باب التقديم والتأخير في عمل يوم النحر، 143/5.

²⁰⁴ النور: 61

²⁰⁵ الجمعة: 10

الصارفة هي : منع الفعل قبل ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾²⁰⁶ ، حيث إنه كان الانتشار للبيع ممنوعاً ثم أباحه بعد انتهاء الصلاة⁽²⁰⁷⁾

²⁰⁶الجمعة : 10

207 هذا مذهب الجمهور، وهناك مذهب آخر: أن المباح لا يسمى حسناً راجع تفصيل الكلام عن المذهبين، وبيان نوع الخلاف في: المهذب في أصول الفقه (278/1)، وإتحاف ذوي البصائر (56/2) .

الفصل الرابع

صيغ الأحكام التكليفية في فقه البيوع من خلال الصحيحين

وهو يشتمل علي مبحثين:

المبحث الأول : صيغ الواجب والحرام في فقه البيوع من خلال الصحيحين.

المبحث الثاني : صيغ المندوب والمكروه والمباح في فقه البيوع من خلال الصحيحين.

المبحث الأول : صيغ الواجب والحرام في فقه البيوع من خلال الصحيحين

تمهيد:

اِشْتَمَلَ كِتَابُ الْبُيُوعِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ²⁰⁸ عَلَى مِائَتَيْ حَدِيثٍ وَسَبْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا ، وَ الْمُعْلَقَةِ²⁰⁹ مِنْهَا سِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ وَمَا عَدَاهَا مَوْصُولٌ ، الْمُكَرَّرُ مِنْهُ فِيهِ وَفِيمَا مَضَى مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا وَالْخَالِصُ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ حَدِيثٌ ، وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى تَخْرِيجِهَا سِوَى تِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ حَدِيثًا وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ²¹⁰ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ اثْنَانِ وَخَمْسُونَ أَثَرًا .²¹¹

وقد وردت أحاديث في الصحيحين بصيغ الوجوب نذكر منها الأمثلة الآتية:

المطلب الأول: البيع الجائز

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا شَيْبُ بْنُ عُرْقَدَةَ قَالَ سَمِعْتُ الْحَيَّ يُحَدِّثُونَ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً فَاشْتَرَى لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجَاءَهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ وَكَانَ لَوْ اشْتَرَى الثَّرَابَ لَرَبِحَ فِيهِ»²¹² ووجه الدلالة من الحديث جواز البيع ، حيث دعي النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة

لغة : اسم مفعول من رفع يرفع هو: ضد الوضع واصطلاحاً : هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ وسواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلاً ، وحكمه قد يكون صحيحاً إذا استوفى شروط الصحة الخمسة ، وقد يكون حسناً ، وقد يكون ضعيفاً إذا فقد شرطاً أو أكثر من شروط الصحيح ، معجم المصطلحات الحديثية ، سيد عبد²⁰⁸الماجد الغوري، ط2 دار الشاكر (سلاينجور - ماليزيا ص501

لغة: من علق يعلق وهو كل ما جعل بين الشئين من أعلاه وأسفله . واصطلاحاً هو الحديث الذي حذف من أول إسناده راوٍ واحد ، أو أكثر ، أو السند كله ، وحكمه كحكم الحديث المنقطع ، وهو ضعيف غير صالح للاحتجاج به للجهل بحال²⁰⁹ الراوي ، أو الرواة الساقطين في سنده . المصدر السابق ص541

الآثار جمع أثر وهو البقية من الشئ ، ويقال أثر الدار لما بقي منها ، واصطلاحاً الأثر عو الخبر ، وهو الحديث مرفوعاً كان²¹⁰ أو موقوفاً أو مقطوعاً . المصدر السابق ص46

²¹¹ ابن حجر، فتح الباري، ج7/ ص75.

²¹² صحيح البخاري - (11 / 473)

لعروة ، وشيب بن غرقدة تابعي صغير ، والحي أي قبيلته وهم منسوبون إلى باريق جبل باليمن
213

المطلب الثاني: (الغنم المصرة)

عن أبي هريرة رضي الله عنه، يقول: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصْرَاءً، فَاحْتَلَبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا فَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ»²¹⁴. قال ابن حجر في شرح الحديث²¹⁵ : - «اشترى شاة مصراة فليقلب بها فليحلبها فإن رضي بها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع من تمر» وسياقه يقتضي الفورية قوله: وقال بعضهم عن ابن سيرين (صاعا من طعام وهو بالخيار ثلاثا) وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من تمر ولم يذكر ثلاثا أما وأما رواية من رواه بلفظ التمر دون ذكر الثلاث، فوصلها أحمد من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين بلفظ: (من اشترى شاة مصراة فإنه يحلبها فإن رضيها أخذها وإلا ردها ورد معها صاعا من تمر »²¹⁶). وقد رواه سفيان عن أيوب فذكر الثلاث أخرج مسلم من طريقه بلفظ: (من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وأن شاء ردها وصاعا من تمر لا سمراء»²¹⁷. ورواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثا أخرج أحمد²¹⁸ والطحاوي²¹⁹ من طريق عون عن ابن سيرين وخلاس بن عمرو كلاهما عن أبي هريرة بلفظ :

موسوعة أحاديث البيوع ، أحكام المعاملات المالية ، د همام عبد الرحيم سعيد ، ود محمد همام عبد الرحيم ، دار الكوثر
الطبعة الأولى 1431هـ - ص 345

²¹⁴ المصدر السابق، كتاب البيوع، باب إن شاء رد المصرة وفي حلبتها صاع من تمر، 756/2 (2044).

²¹⁵ ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (دار المعرفة - بيروت، 1379هـ)، 4/ 363.

²¹⁶ أحمد بن حنبل، المسند، مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، 129 / 13 (7698).

²¹⁷ مسلم، صحيح مسلم، كتاب البيوع، بَابُ حُكْمِ بَيْعِ الْمُصْرَاءِ، 1159/3 (1524).

²¹⁸ أحمد بن حنبل، المسند، مُسْنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (12/ 492) (7523).

²¹⁹ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت

321هـ)، شرح معاني الآثار، (عالم الكتب: بيروت، ط1، 1414 هـ، 1994 م)، كتاب البيوع، بَابُ بَيْعِ الْمُصْرَاءِ، (4/ 17) (5541).

(من اشترى لقحة مصراة أو شاة مصراة فحلبها فهو بأحد النظريين بالخيار إلى أن يحوزها أو يردها وإناء من طعام) فحصلنا عن ابن سيرين على أربع روايات ذكر التمر والثلاث وذكر التمر بدون الثلاث.

وأما الأحاديث في صيغة الحرام فنذكر منها على سبيل المثال الأحاديث الآتية:

المطلب الثالث في النهي عن بيع الطعام قبل الاستيفاء:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ ابْتَعَ طَعَامًا، فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»²²⁰، وعن ابن عباس رضي الله عنهما مثله²²¹.

شرح الحديث: الطعام: كل مطعوم من مأكول ومشروب، لكن في الصدر الأول يطلقون الطعام ويريدون به البر خاصة.

هذا الحديث فيه مسائل:

1- النهي عن بيع الطعام قبل قبضه فإذا اشترى طعاما فإنه ينهى أن يبيعه حتى يقبضه لقول النبي صلى الله عليه و سلم " حتى يقبضه " .

2- أنه يجوز بيع الطعام بعد قبضه، وهذا النهي هل هو خاص بالطعام أم بغيره ؟

هذا موضع خلاف بين العلماء وهناك آراء في هذه المسألة :

الرأي الأول: وهو المشهور من مذهب المالكية أنه خاص بالطعام ، وأيضا بالطعام المكيل الموزون، لقوله: (حتى يستوفيه)، والاستيفاء يشعر باعتبار الكيل و الوزن²²².

²²⁰ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، الكيل علي البائع والمعطي، 748/2 (2019).

²²¹ مسلم، الجامع الصحيح ، كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، 68/8 (1252).

²²² شرح خليل ، فصل في بيع الخيار (الخرشي علي مختصر سيدي خليل)، (دار الكتب العلمية: بيروت) 5/ 165.

الرأي الثاني: وهو مذهب الإمام أحمد رحمه الله أنه يمنع من بيع السلعة قبل قبضها إذا بيعت بكيل أو وزن أو عد ذرع أو وصف أو رؤية سابقة فإذا بيعت بواحد من هذه الطرق الستة فإنه لا يجوز لك أن تبيعها قبل قبضها²²³.

الرأي الثالث: المنع من أي مبيع يباع حتى يقبض، وهذه رواية عن أحمد²²⁴.

وأفضل الآراء رأي مالك والعلّة في النهي أن المشتري قد لا يستطيع أن يخلص سلعته من البائع وهو أيضاً قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله²²⁵. قال في فتح الباري²²⁶ عن ابن عباس رضي الله عنهما: (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه)، قال مسعر: (وأظنه قال أو علفاً) وهو بفتح المهملة واللام والفاء قوله قال ابن عباس رضي الله عنهما: لا أحسب كل شيء إلا مثله ومال ابن المنذر إلى اختصاص ذلك بالطعام.

المطلب الرابع: النهي عن تلقي الركبان

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»، قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا²²⁷.

الحاضر لغة: ضد البادي، والحاضرة ضد البادية. والحاضر: من كان من أهل الحضر، وهو ساكن الحاضرة، وهي المدن والقرى، والريف وهو أرض فيها - عادة - زرع وخصب.

²²³ ابن قدامة، المغني، 146/4.

²²⁴ المصدر السابق، 154/4.

225 مجموع الفتاوى: 513/29

²²⁶ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 349/4.

²²⁷ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يعينه أو ينصحه، 757/2 (2050).

وقيل: الحاضر: المقيم في المدن والقرى²²⁸. والبادي: ساكن البادية، وهي ما عدا ذلك المذكور من المدن والقرى والريف، قال تعالى: يَحْسَبُونَ الْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُمْ مَا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلًا²²⁹ أي نازلون، وقيل: هو المقيم بالبادية. والنسبة إلى الحاضرة: حضري، وإلى البادية بدوي²³⁰. اعتبر الفقهاء لفظ البادي في الحديث الشريف (لا يبيع حاضر لباد)²³¹ لبيان الحال الغالبة، وليست قيداً وعن أنس رضي الله عنه قال، (نهينا أن يبيع حاضر لباد، وإن كان أخاه أو أباه)²³² وجه الدلالة من هذه الأحاديث:

أن هذه الأحاديث تضمنت النهي الصريح عن بيع الحاضر للبادي، والقاعدة الأصولية أن النهي يقتضي التحريم، ما لم يرد دليل يصرف هذا النهي عن التحريم، ولا دليل هنا على ذلك. قال ابن دقيق العيد: (أما يبيع الحاضر للبادي: فمن البيوع المنهي عنها لأجل الضرر، وصورته: أن يحمل البدوي أو القروي متاعه إلى البلد لبيعه على التدرج بزيادة سعر، وذلك إضرار بأهل البلد²³³

وذهب جمهور العلماء إلى تحريم هذا البيع²³⁴

وذهب مجاهد، وأبو حنيفة وأصحابه، رواية عن الإمام أحمد إلى أن البيع صحيح²³⁵ وقالوا أن النهي كان في أول الإسلام لما كان عليهم من الضيق في ذلك، ثم نسخ بعموم قوله صلى الله عليه

²²⁸ ابن منظور، لسان العرب، (213/6)، والمعجم الوسيط، (87/1)

²²⁹ سورة الأحزاب الآية: (20)

²³⁰ الموسوعة الفقهية، (33/5)

²³¹ سيأتي تخرجه

²³² أخرجه مسلم، صحيح مسلم 1158/3، في البيوع، باب تحريم بيع الحاضر لبادي (1523)

²³³ أحكام الأحكام - مع حاشية العدة - 37/4

²³⁴ المغني 308/6-309، فتح الباري 434/4

وسلم : (الدين النصيحة)²³⁶ وقوله صلى الله عليه وسلم : (حق المسلم على المسلم ست... وذكر منها : وإذا استنصحتك فانصح له)²³⁷ واستدلوا بما رواه أبو زيد عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : (دعوا الناس فليصب بعضهم من بعض ، فإذا استنصحت رجل أخاه فلينصح له)²³⁸

إذا باع حاضر لبادٍ، وتمّ البيع، فهل هذا البيع يُحكم بصحته ونفاذه، لأنّه بيع استوفى شروط البيع؟ أم أنّه يُحكم بفساده لورود الأحاديث التي تنهى عن هذا البيع؟ اختلف الفقهاء في حكم هذا البيع على أقوال هي:

(1) ذهب الحنفية²³⁹ والشافعية²⁴⁰ ورواية عن الإمام أحمد²⁴¹ إلى القول بصحة هذا البيع، فلو باع حاضر لبادٍ، فإن هذا البيع نافذ؛ وتترتب عليه جميع أحكام البيع، بغض النظر عن كونه جائزاً أو غير جائز.

(2) أما المالكية²⁴² فقد فصلوا في حكم هذا البيع من حيث الصحة والبطالان، فقالوا:

أ — يفسخ إن لم يفت البيع على الأظهر وهو الذي رواه ابن حبيب عن مالك رواية عن ابن القاسم. لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه، والنهي يقتضي فساد المنهى عنه.

²³⁵ المغني 6/308-309 ، فتح القدير، للشوكاني، 5/239

²³⁶ أخرجه مسلم 74/4 في الإيمان : باب بيان أن الدين النصيحة ركن (55)

²³⁷ أخرجه مسلم 1704/4 في السلام / باب من حق المسلم للمسلم ردّ السلام (5/2162)

²³⁸ أخرجه أحمد 4/259

²³⁹ الشيرازي، «المهذب»: (1/292)، والشربيني، «مغني المحتاج»: (2/36)،

الكاساني، «بدائع الصنائع»: (5/232).

²⁴⁰ نهاية المحتاج: (3/447)

²⁴¹ «الروض النضير»: (3/581)

²⁴² «المنتقى»: الدردير، «الشرح الكبير»: (3/69)، والخطاب، «مواهب الجليل»: (4/378)، والباقي، (5/104).

ب — لا يفسخ إن فات البيع، ومضى بالثمن، وأدب كل من المالك والحاضر والمشتري إن لم يعذر بجهل أي: بأن علم بالحرمة، ولا أدب على الجهل لعذره بالجهل.

(3): ذهب الحنابلة²⁴³ والظاهرية²⁴⁴ إلى القول بعدم صحة هذا البيع؛ فلو باع حاضر لباد فإن هذا البيع باطل، ولا تترتب عليه الأحكام الشرعية التي تترتب على البيع.

استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بأن النهي في الأحاديث السابقة هو لمعنى في غير البيع، وهو الإضرار بأهل البلد، فلا يوجب فساد البيع، كالبيع وقت النداء يوم الجمعة²⁴⁵. ويُجاب عنه: بأنه لا يسلم بأن النهي عائد على ذات المنهي عنه، وما دام الأمر كذلك فإنه يكون باطلاً؛ لأنه متى عاد النهي إلى ذات المنهي عنه، فإن هذا يدل على بطلان هذا الأمر.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: ²⁴⁶ أَكْثَرُ هَذِهِ الشُّرُوطِ تَدُورُ بَيْنَ اتِّبَاعِ الْمَعْنَى أَوْ اللَّفْظِ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِي الْمَعْنَى إِلَى الظُّهُورِ وَالْخَفَاءِ فَحَيْثُ يَظْهَرُ يُخَصَّصُ النَّصُّ أَوْ يُعَمَّمُ ، وَحَيْثُ يَخْفَى فَاتِّبَاعِ اللَّفْظِ أَوَّلَى ، فَأَمَّا إِشْتِرَاطُ أَنْ يَلْتَمِسَ الْبَلَدِيُّ ذَلِكَ فَلَا يَقْوَى لِعَدَمِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ وَعَدَمِ ظُهُورِ الْمَعْنَى فِيهِ ، فَإِنَّ الضَّرَرَ الَّذِي عُلِّلَ بِهِ النَّهْيُ لَا يَفْتَرِقُ الْحَالَ فِيهِ بَيْنَ سُؤَالِ الْبَلَدِيِّ وَعَدَمِهِ ، وَأَمَّا إِشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ الطَّعَامُ مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَمُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الظُّهُورِ وَعَدَمِهِ ، وَأَمَّا إِشْتِرَاطُ ظُهُورِ السَّعَةِ فَكَذَلِكَ أَيْضًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ مُجَرَّدَ تَقْوِيَةِ الرِّيحِ وَالرِّزْقِ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ ، وَأَمَّا إِشْتِرَاطُ الْعِلْمِ بِالنَّهْيِ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ .

²⁴³ ابن قدامة، «المغني»: (280/4)، والمرداوي، «الإنصاف»: (334-333/4)

²⁴⁴ ابن حزم، «المحلى»: (453/8)

²⁴⁵ الكاساني، «بدائع الصنائع»: (232/5)، وابن قدامة، «المغني»: (280/4)، و«البحر الزخار»: (297/3)

²⁴⁶ طرح الشريب 260/6

المطلب الخامس في النهي عن البيع على البيع والنجش:

ومنه حديث سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «لَا يَتَّبِعُ الْمَرْءُ عَلَى يَبِعِ أَخِيهِ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»²⁴⁷. قال ابن حجر²⁴⁸: وقال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم والذمي وذكر الأخ خرج للغالب، فلا مفهوم له حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نُهِينَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ»²⁴⁹ فتح الباري - ابن حجر²⁵⁰: قال العلماء البيع على البيع حرام، وكذلك الشراء على الشراء وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار: افسخ لأبيعتك بأنقص أو يقول للبائع: افسخ لأشترى منك بأزيد. وهو مجمع عليه. قال النووي²⁵¹: أما البيع على بيع أخيه فمثاله أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه أو أجود منه بثمنه ونحو ذلك وهذا حرام يحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار افسخ هذا البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن ونحو هذا.

وأما السوم فصورته: أن يأخذ شيئاً ليشتريه فيقول له: رده لأبيعك خيراً منه بثمنه أو مثله بأرخص أو يقول للمالك: استرده لأشتريه منك بأكثر. وأما السوم على سوم أخيه فهو أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقده فيقول الآخر للبائع أنا أشتريه وهذا حرام بعد استقرار الثمن ومحلّه بعد استقرار الثمن وركون أحدهما إلى الآخر فإن كان ذلك صريحاً فلا خلاف في التحريم²⁵²، قال ابن عبد البر،²⁵³: أنه لا يحرم البيع ممن يزيد إتفاقاً.

²⁴⁷ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب لا يبيع حاضر لباد بالسمسة، 758/2 (2052).

²⁴⁸ ابن حجر، فتح الباري 453/4.

²⁴⁹ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب لا يبيع حاضر لباد بالسمسة، 758/2 (2053).

²⁵⁰ ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (373/4).

²⁵¹ النووي، شرح مسلم، (158/10).

²⁵² ابن حجر، فتح الباري 453/4.

فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك، وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما، إذا لم يكن المشتري مغبونا غبنا فاحشا، وبه قال: ابن حزم واحتج ب(حديث الدين النصيحة) لكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمتها كذا، وأنت إن بعته بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحتين وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأثيم فاعله وعند المالكية والحنابلة في فساده روايتان وبه جزم أهل الظاهر. وأما السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد فليس بحرام²⁵⁴.

المطلب السادس : في النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن،

فَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ)²⁵⁵.

قال ابن حجر في النهي عن ثمن الكلب²⁵⁶: وظاهر النهي تحريم بيعه وهو عام في كل كلب معلما كان أو غيره مما يجوز اقتناؤه أو لا يجوز ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه وبذلك قال الجمهور وقال مالك: لا يجوز بيعه وتجب القيمة على متلفه وعنه كالجمهور وعنه كقول أبي حنيفة: يجوز وتجب القيمة وقال عطاء: والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره، وروى أبو داود من حديث بن عباس مرفوعا (نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن ثمن الكلب) وقال إن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه ترابا وإسناده صحيح وروى أيضا بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي والعلة في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسته مطلقا وهي قائمة في المعلم وغيره وعلة المنع عند من لا يرى نجاسته النهي عن اتخاذه والأمر

²⁵³ سبل السلام 23/3

²⁵⁴ النووي، شرح مسلم، (158/10).

²⁵⁵ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب ثمن الكلب، 779/2 (2122)، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب

المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي والنهي عن بيع السنور، 35/5 (4092).

²⁵⁶ ابن حجر، فتح الباري، 426/4.

بقتله ولذلك خص منه ما أذن قال النووي²⁵⁷ وفي الحديث الآخر (شر الكسب مهر البغى وثن الكلب وكسب الحمام) وفي رواية ثن الكلب خبيث ومهر البغى خبيث وكسب الحمام خبيث وفي الحديث الآخر سألت جابرا عن ثن الكلب والسنور فقال زجر النبي صلى الله عليه وسلم عنه أما مهر البغى فهو ما تأخذه الزانية على الزنى وسماه مهرا لكونه على صورته وهو: حرام بإجماع المسلمين.²⁵⁸ وأما حلوان الكاهن فهو: ما يعطاه على كهانته يقال: منه حلوته حلوانا إذا أعطيته قال الهروي: وغيره أصله من الخلاوة شبه بالشئ الحلو من حيث انه يأخذه سهلا بلا كلفة ولا في مقابلة مشقة يقال حلوته إذا أطعمته الحلو كما يقال غسلته إذا أطعمته العسل قال أبو عبيد: ويطلق الحلوان أيضا على غير هذا وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه وذلك عيب عند النساء قَالَتْ امْرَأَةٌ تَمْدَحُ زَوْجَهَا لَا يَأْخُذُ الْحُلُوانَ عَنْ بَنَاتِنَا قَالَ الْبَغَوِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا والقاضي عياض أجمع المسلمون على تحريم حلوان الكاهن لأنه عوض عن محرم ولأنه أكل المال بالباطل وكذلك أجمعوا على تحريم أجرة المغنية للغناء والنائحة للنوح .وأما الذى جاء في غير صحيح مسلم من النهى عن كسب الاماء فالمراد به كسبهن بالزنى وشبهه لا بالغزل والخياطة ونحوهما وقال الخطابي قال الخطابي وحلوان العراف أيضا حرام. قال والفرق بين الكاهن والعراف أن الكاهن إنما يتعاطى الأخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعى معرفة الأسرار²⁵⁹.

²⁵⁷النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، 1392هـ)، 10-231.

²⁵⁸ الاستذكار - ابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري : دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ، 1421 - 2000 تحقيق : سالم محمد عطا ، محمد علي معوض ، 428/6

²⁵⁹النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط2، 1392هـ)، 10-231.

المطلب السابع: في النهي عن الماطلة في آداء الحقوق:

فَعَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، أَخِي وَهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»²⁶⁰. قال ابن حجر²⁶¹: والمعنى أنه من الظلم وأطلق ذلك للمبالغة في التنفير عن المطل وقد رواه الجوزقي من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ أن من الظلم مطل الغني وهو يفسر الذي قبله وأصل المطل المد قال ابن فارس مطلت الحديدية امطلها مطلا إذا مددتها لتطول وقال الأزهري المطل المدافعة والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر والغني مختلف في تفريعه ولكن المراد به هنا من قدر على الأداء فأخره ولو كان فقيرا كما سيأتي البحث فيه وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي استحق عليه حاضرا عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصي به فيجب وإلا فلا وقوله مطل الغني هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور والمعنى أنه يحرم على الغني القادر أن يمتل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وقيل هو من إضافة المصدر للمفعول والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنيا ولا يكون غناه سببا لتأخير حقه عنه وإذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى ولا يخفى بعد هذا التأويل قوله فإذا أتبع أحدكم على ملء فليتبع المشهور في الرواية واللغة كما قال النووي²⁶² اسكان المثناة في أتبع وفي فليتبع وهو على البناء للمجهول مثل إذا أعلم فليعلم تقول تبعت الرجل بحقي اتبعه تباعة بالفتح إذا طلبته وقال القرطبي أما أتبع فبضم الهمة وسكون التاء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبع فالأكثر على التخفيف وقيده بعضهم بالتشديد والأول أجود. وما ادعاه من الاتفاق على أتبع يردده قول الخطابي أن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد

²⁶⁰ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب مطل الغني ظلم، 845/2 (2270)، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب المساقاة، باب تحريم مَطْلِ الْغَنِيِّ وَصِحَّةُ الْحَوَالَةِ وَاسْتِحْبَابِ قَبُولِهَا إِذَا أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ، 34/5 (4085).

²⁶¹ ابن حجر، فتح الباري، 465/4.

²⁶² المصدر السابق نفس الصفحة

التاء والصواب التخفيف ومعنى²⁶³ قوله أتبع فليتبع أي أحيل فليحتل وقد رواه بهذا اللفظ أحمد²⁶⁴ عن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزناد وأخرج البيهقي مثله من طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه وأشار إلى تفرد يعلى بذلك ولم يتفرد به كما تراه ورواه بن ماجه من حديث بن عمر بلفظ فإذا أحلت على ملىء فاتبعه وهذا بتشديد التاء بلا خلاف والملىء بالهمز مأخوذ من الملاء يقال ملأ الرجل بضم اللام²⁶⁵. قال النووي²⁶⁶: قال القاضي وغيره المطل منع قضاء ما استحق أدائه فمطل الغنى ظلم وحرام ومطل غير الغنى ليس بظلم ولا حرام لمفهوم الحديث ولأنه معذور ولو كان غنيا ولكنه ليس متمكنا من الأداء لغية المال أو لغير ذلك جاز له التأخير إلى الامكان وهذا مخصوص من مطل الغنى أو يقال المراد بالغنى المتمكن من الأداء فلا يدخل هذا فيه.

المطلب الثامن: في النهي عن أكل مال المسلم بغير وجه حق:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾²⁶⁷ الآية، فَجَاءَ الْأَشْعَثُ، فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، كَانَتْ لِي بِئْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي، فَقَالَ لِي: «شُهِودَكَ»، قُلْتُ: مَا لِي شُهُودٌ، قَالَ: «فِيمِئْتُهُ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا يَحْلِفُ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ تَصَدِيقًا لَهُ²⁶⁸.

²⁶³ الخطابي ، غريب الحديث ، 187/1

²⁶⁴ ابن حجر ، فتح الباري 4/465

²⁶⁵ ابن حجر ، فتح الباري ، 4/465.

²⁶⁶ النووي ، المنهاج ، 10/227.

²⁶⁷ آل عمران: 77

²⁶⁸ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأيمان والنذور، باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ آل عمران: 77، 6/2458 (6299)، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجر بالثار، 1/85 (352).

قال ابن حجر²⁶⁹: في رواية حجاج بن منهال ليقطع بها بزيادة لام تعليل ويقطع يفتعل من القطع كأنه قطعة عن صاحبه أو أخذ قطعة من ماله بالحلف المذكور قوله لقي الله وهو عليه غضبان في حديث وائل بن حجر عند مسلم وهو عنه معرض وفي رواية كردوس عن الأشعث عند أبي داود الآ لقي الله وهو أجذم وفي حديث أبي أمامة بن ثعلبة عند مسلم والنسائي نحوه في هذا الحديث (فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة). وفي حديث عمران عند أبي داود (فليتبوا مقعده من النار) قوله فأنزل الله تصديق ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾²⁷⁰

المطلب التاسع: في تحريم الربا: فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: جاء بلالٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمرٍ برني، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟»، قال بلالٌ: كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ رَدِيٌّ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَوْهَ أَوْهَ، عَيْنُ الرَّبَا عَيْنُ الرَّبَا، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمْرَ بِبَيْعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِهِ»²⁷¹. قال ابن حجر²⁷²: وفي الحديث البحث عما يستريب به الشخص حتى ينكشف حاله وفيه النص على تحريم ربا الفضل. ومن أحاديث التحريم ما أخرجه البخاري بسنده أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: جاء بلالٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم بتمرٍ برني، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟»، قال بلالٌ: كَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ رَدِيٌّ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَوْهَ أَوْهَ، عَيْنُ الرَّبَا عَيْنُ الرَّبَا، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ التَّمْرَ بِبَيْعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِهِ» قال ابن حجر²⁷³ الربا عين الربا كذا فيه بالتكرار مرتين ووقع في مسلم مرة واحدة ومراده

²⁶⁹ ابن حجر، فتح الباري، 11/559.

²⁷⁰ آل عمران : 77

²⁷¹ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الوكالة، باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبيعه مردود، 813/2 (2188).

²⁷² ابن حجر، فتح الباري، 4/491.

²⁷³ المصدر السابق، 4/290.

بعين الربا نفسه وقوله أوه كلمة تقال عند التوجع وهي مشددة الواو مفتوحة وقد تكسر والهاء ساكنة وربما حذفوها ويقال بسكون الواو وكسر الهاء وحكى بعضهم مد الهمزة بدل التشديد قال بن التين إنما تأوه ليكون أبلغ في الزجر وقاله أما للتألم من هذا الفعل.

المطلب العاشر في النهي عن حبل الحبل:

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبل ، وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية ، كان الرجل يتتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ، ثم تنتج التي في بطنها²⁷⁴

الحبل : الحمل ، وهو من ذلك ، لأنه أمتلاء الرحم ، وقد حبلت المرأة تحبل حبلاً ، والحبل يكون مصدراً واسماً ، والجمع أحبال. ويقال حبل الحبل للأبل وغيرها.²⁷⁵

وقال أبو عبيدة : حبل الحبل: ولد الجنين الذي في بطن الناقة ، قال ابن علية : هو نتاج النتاج²⁷⁶ والجزور من الأبل يقع على الذكر والأنثى ، والجمع : جزر وجزائر ، وجزرات جمع الجمع ، ولفظ (الجزور) مؤنث ، فتقول هذه الجزور وإن أردت ذكراً²⁷⁷

وقد تنوعت عبارات العلماء في تفسير حبل الحبل الذي جاء النهي عنه : ومنها

أن المراد : البيع إلى أجل ، وهذا الأجل هو ولادة الجنين الذي في بطن الأم . فإذا كانت الناقة حاملاً فيعلقون البيع إلى أن تلد هذه الناقة، ثم يحمل هذا المولود ثم يلد ، وأجمع المسلمون على النهي عن هذه الصورة وعدم جوازها²⁷⁸

البخاري 4-418 ، في البيوع : باب بيع الغرر وحبل الحبل (2143) و 4-508 في السلم : باب السلم إلى أن تنتج الناقة²⁷⁴ 2256، ومسلم 3-1153 في البيوع : باب تحريم حبل الحبل (1514)

²⁷⁵ لسان العرب 11-193 مادة حبل

²⁷⁶ غريب الحديث 208/1

²⁷⁷ لسان العرب 4/134

أو أن المراد بجبل الحبلية :بيع نتاج التناج ، بمعنى أن يبيعه ولد الجنين الذى فى بطن الناقة ، قال الإمام الترمذى : حبل الحبلية تناج الناقة ، وهو بيع مفسوخ عند أهل العلم ، وهو من بيع الغرر²⁷⁹

أو أن المراد : بيع التناج ، بمعنى أن يبيع البائع الحمل الذى فى ناقته ، وقد قال ابن سيدة : نهي عن بيع حبل الحبلية وهو : أن يباع ما يكون فى بطن الناقة²⁸⁰

أو المراد بالحبلية : شجرة العنب ، وأن النهي هنا يراد به : النهي عن بيع العنب قبل أن يبدو صلاحه ، وهذا القول حكاه ابن سيدة²⁸¹

ويسفاد من هذا الحديث : أن النهي عن كل ما فيه جهالة ، سواء كان فى عين المبيع أو فى ثمنه أو فى الأجل ، و فى ذلك مصلحة عظيمة للمتبايعين ، حفظاً للحقوق وصيانة لها. لذا يشترط أن يكون المبيع معلوماً ، وثمنه معلوماً وأجله معلوماً

قال النووى أجمع العلماء على بطلان بيع الجنين²⁸².

المطلب الحادى عشر: بيع الملامسة والمنابذة

عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين ولبستين ؛ نهي عن الملامسة والمنابذة فى البيع ، واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ، ولا يقبله إلا بذلك . والمنابذة أن ينبذ الرجل إلى الرجل بثوبه وينبذ الآخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراضٍ ، واللبستين اشتمال الصماء ، والصماء: أن يجعل ثوبه على

²⁷⁸ التمهيد 313/13

²⁷⁹ سنن الترمذى 531/3 رقم(1229)

²⁸⁰ المحكم 273/3

²⁸¹ المحكم 273/3

²⁸² المجموع 9-391

أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب الأخرى: احتباؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه
منه شيء²⁸³

الملامسة في اللغة من اللمس هو الجس، وقيل: اللمس؛ المس باليد، لمسه يلمسه لمساً ولا مسه²⁸⁴
أما في الاصطلاح: فهي أن يجعل المتبايعان مجرد اللمس للبيع موجباً للبيع، فيقول أحدهما مثلاً:
إن لمست ثوبي أو لمست ثوبك فقد وجب البيع بيننا بكذا. فيجعل اللمس بيعاً بغير صيغة زائدة.
ذكر هذا المعنى جمع من أهل العلم²⁸⁵

أو معني الملامسة: أن يجعل مجرد اللمس للمبيع قائماً مقام النظر والعلم به، فيأتي البائع بثوب
مطوي أو في ظلمة لا تعلم صفته فيلمسه المستام، فيقول له صاحب الثوب، بعته بكذا بشرط
أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته²⁸⁶

وفسرت الملامسة: بأن يجعل المتبايعان اللمس شرطاً في قطع خيار المجلس وغيره، فيقول البائع:
بعته هذا الثوب بكذا، على أنك متى لمسته فقد لزمك البيع وانقطع عنك الخيار²⁸⁷

المنابذة في اللغة: من النبذ وهو طرحك الشيء من يدك، ونبذت الشيء إذا ألقيته من يدك أو رميته
وأبعدته.²⁸⁸

أما في الاصطلاح ففسرت بأن يجعل المتبايعان النبذ بينهما بيعاً²⁸⁹

البخاري 10290- في كتاب اللباس: باب اشتمال الصماء 5820 بهذا اللفظ و4-420 كتاب البيوع: باب بيع

²⁸³ الملامسة (21444) ومسلم في صحيحه 3-1152 كتاب البيوع: باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة رقم (1512)

²⁸⁴ لسان العرب 6-209 مادة (لمس)

²⁸⁵ المغني 6-298

²⁸⁶ أنظر المغني 6-298 وإحكام الأحكام 4-28

²⁸⁷ المجموع للنووي 9-298

²⁸⁸ لسان العرب 3-511 مادة (نبذ)

وقال مالك : المنابذة : أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه ، وينبذ الآخر عليه ثوبه على غير تأمل
منهما ، ويقول كل واحد منهما : هذا بهذا²⁹⁰

أو أن يجعل النبد قاطعاً للخيار بينهما ، فيقول مثلاً : بعثك هذا الثوب بكذا على أي متى نبذته
إليك فقد لزم البيع وانقطع الخيار عنك .²⁹¹

وقال النووي : المنابذة وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه والملازمة
لمس الثوب لا ينظر إليه²⁹² .

وفسرت المنابذة بأنها رمي الحصة ، نقله ابن منظور²⁹³ ولا شك في عدم جواز هذين البيعين -
أعني الملازمة والمنابذة - لما فيهما من الغرر والجهالة والقمار وقد أشار إليه ابن عبد البر²⁹⁴

المطلب الثاني عشر : في النهي عن المزبنة:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمَزَابَنَةِ،
وَالْمَزَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ كَيْلًا " ²⁹⁵.

قال ابن حجر²⁹⁶: بالزاي والموحدة والنون مفاعلة من الزبن بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو
الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها وقيل للبيع المخصوص المزبنة لأن كل

²⁸⁹ المجموع 9-416

²⁹⁰ الموطأ 2-667

²⁹¹ المجموع 9-416

²⁹² النووي، شرح مسلم، 10/154.

²⁹³ لسان العرب 3-512

²⁹⁴ التمهيد 13-14

²⁹⁵ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بيع المزبنة وهي بيع الثمر بالتمر وبيع الزبيب بالكرم وبيع العرايا،
763/2 (2073) بلفظه، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب تَحْرِيمِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا، 5/15
(3974)، بمثله.

²⁹⁶ ابن حجر، فتح الباري، 4/483.

واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه اولان أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بامضاء البيع قوله وهي بيع التمر بالمشاة والسكون بالثمر بالثلثة وفتح الميم والمراد به الرطب خاصة وقوله بيع الزبيب بالكرم أي بالعنب وهذا أصل المزابنة والحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول بمجهول أو بمعلوم من جنس يجري الربا في نقده قال وأما من قال أضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعا مثلاً فما زاد فلي وما نقص فعلى فهو من القمار وليس من المزابنة قلت لكن تقدم في باب بيع الزبيب بالزبيب من طريق أيوب عن نافع عن بن عمر والمزابنة أن يبيع الثمر بكيل أن زاد فلي وأن نقص فعلى فثبت أن من صور المزابنة أيضاً هذه الصورة من القمار ولا يلزم من كونها قماراً أن لا تسمى مزابنة ومن صور المزابنة أيضاً بيع الزرع بالحنطة كيلاً وقد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلاً وبيع العنب بالزبيب كيلاً وبيع الزرع بالحنطة كيلاً.

المطلب الثالث عشر: في النهي عن البيع في المسجد:

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَبَاغَى فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً فَقُولُوا لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ»²⁹⁷. قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : «أن النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة وعن الشراء والبيع في المسجد»²⁹⁸.

²⁹⁷ الترمذي، سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب النهي عن البيع في المسجد، 151/5

²⁹⁸ النسائي، السنن الصغرى، كتاب البيوع، النهي عن البيع والشراء في المسجد وعن التحلق قبل صلاة الجمعة، 47/2

قال الحافظ في الفتح: وإسناده صحيح إلى عمرو بن شعيب فمن يصحح نسخته يصححه قال: وفي المعنى أحاديث لكن في أسانيدھا مقال وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فيه مقال مشهور. قال الترمذي: قال محمد بن إسماعيل: رأيت أحمد وإسحاق وذكر غيرهما يحتجون بحديث عمرو بن شعيب قال: وقد سمع شعيب بن محمد من عبد الله بن عمرو قال أبو عيسى: ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه لأنه يحدث من صحيفة جده كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده. قال علي بن عبد الله المديني: قال يحيى بن سعيد: حديث عمرو بن شعيب عندنا واه. ²⁹⁹

(وفي الباب) عن بريدة عند مسلم وابن ماجه والنسائي. وعن جابر عند النسائي . وعن أنس عند الطبراني قال العراقي: ورجاله ثقات. وعن أبي هريرة من طريق أخرى غير التي في الباب عند مسلم. وعن سعد ابن أبي وقاص عند البزار وفي إسناده الحجاج بن أرطاة. وعن ابن مسعود عند البزار أيضا والطبراني. وعن ثوبان عند الطبراني أيضا وثوبان هذا ليس بثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده ابن حبان في الصحابة ولا ابن عبد البر وأورده ابن منده. وعن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضا. وعن ابن عمر عند ابن ماجه . وعن واثلة بن الأسقع عند ابن ماجه أيضا. وعن عصمة عند الطبراني وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العلل.

(الحديثان) يدلان على تحريم البيع والشراء وإنشاد الضالة وإنشاد الأشعار والتحلق يوم الجمعة قبل الصلاة. أما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء إلى أن النهي محمول على الكراهة قال العراقي: وقد أجمع العلماء على أن ما عقد من البيع في المسجد لا يجوز نقضه وهكذا قال الماوردي وأنت خير بأن حمل النهي على الكراهة يحتاج إلى قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي الذي هو التحريم عند القائلين بأن النهي حقيقة في التحريم وهو الحق وإجماعهم على عدم جواز النقض وصحة العقد لا منافاة بينه وبين التحريم فلا يصح جعله قرينة لحمل النهي على الكراهة وذهب بعض أصحاب

²⁹⁹ الترمذي ، سنن الترمذي، باب ما جاء في كراهية البيع والشراء في المسجد 41/2

الشافعي إلى أنه لا يكره البيع والشراء في المسجد والأحاديث ترد عليه . و فرق أصحاب أبي حنيفة بين أن يغلب ذلك ويكثر فيكره أو يقل فلا كراهة وهو فرق لا دليل عليه.³⁰⁰

المطلب الرابع عشر : بَيْعُ تَمْرٍ بِتَمْرٍ خَيْرٌ مِنْهُ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكُلْتُ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا قَالَ لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَفْعَلْ بَعْ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيبًا³⁰¹.

ومن الحديث يتبين أمره صلى الله عليه وسلم الدال على الوجوب في قوله (ابتع) ، وهذه صيغة بلفظ افعل الدالة على طلب الفعل ، وفي الحديث دلالة على إيجاب اشتراء المثل بالمثل ، خروجا من ربا الفضل المتمثل في بيع الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة.

³⁰⁰ الشوكاني، نيل الأوطار، 2 / 166.

³⁰¹ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب استعمال النبي صلى الله عليه على أهل خيبر، 4 / 1550 (4001).

المبحث الثاني : صيغ المندوب والمكروه والمباح في فقه البيوع من خلال الصحيحين.

المطلب الأول: صيغ المندوب

ومنه: استحباب السهولة والسماحة في الشراء والبيع وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى»³⁰². والحديث يدل على استحباب السهولة في البيع والشراء

قال ابن حجر:³⁰³ قَوْلُهُ : « رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا » يَحْتَمِلُ الدُّعَاءَ وَيَحْتَمِلُ الْخَبَرَ، وَبِالْأَوَّلِ جَزَمَ ابْنُ حَبِيبٍ الْمَالِكِيُّ وَابْنُ بَطَّالٍ وَرَجَّحَهُ الدَّأُوْدِيُّ، وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ عَطَاءَ بْنِ السَّائِبِ عَنْ ابْنِ الْمُثَنَّى فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَلْفَظِ " غَفَرَ اللَّهُ لِرَجُلٍ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانَ سَهْلًا إِذَا بَاعَ " الْحَدِيثُ، وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ قَصَدَ رَجُلًا بَعِيْنَهُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ : ظَاهِرُهُ الْإِخْبَارُ لَكِنَّ قَرِيْنَةَ الْإِسْتِقْبَالِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ " إِذَا " تَجَعَّلَهُ دُعَاءً وَتَقْدِيرُهُ رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا يَكُونُ كَذَلِكَ ، وَقَدْ يُسْتَفَادُ الْعُمُومُ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِالشَّرْطِ .

قَوْلُهُ : (سَمَحًا) : أَي سَهْلًا، وَهِيَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ، فَلِذَلِكَ كَرَّرَ أَحْوَالَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالتَّقَاضِي، وَالسَّمْحُ الْجَوَادُ، يُقَالُ سَمَحَ بِكَذَا إِذَا جَادَ ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْمُسَاهَلَةُ . قَوْلُهُ : (وَإِذَا اقْتَضَى) أَي طَلَبَ قَضَاءَ حَقِّهِ بِسُهُولَةٍ وَعَدَمِ الْإِحَافِ ، وَفِي رِوَايَةٍ " وَإِذَا قَضَى " أَي أَعْطَى الَّذِي عَلَيْهِ بِسُهُولَةٍ بَغَيْرِ مَطْلٍ، وَلِلتِّرْمِذِيِّ وَالْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا " إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ سَمَحَ الْبَيْعِ سَمَحَ الشِّرَاءِ سَمَحَ الْقَضَاءِ " وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ رَفَعَهُ " أَدْخَلَ اللَّهُ الْجَنَّةَ رَجُلًا كَانَ سَهْلًا مُشْتَرِيًا وَبَائِعًا وَقَاضِيًا وَمُقْتَضِيًا " وَلِلْأَحْمَدِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

³⁰² البخاري، الجامع الصحيح ، كتاب البيوع، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف،

730 /2.

³⁰³ ابن حجر، فتح الباري، (6/ 386).

نَحْوَهُ. وَفِي الْحَدِيثِ الْحِضُّ عَلَى السَّمَاخَةِ فِي الْمُعَامَلَةِ وَاسْتِعْمَالِ مَعَالِي الْأَخْلَاقِ وَتَرْكِ الْمُشَاخَةِ وَالْحِضُّ عَلَى تَرْكِ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ فِي الْمُطَالَبَةِ وَأَخْذِ الْعَفْوِ مِنْهُمْ.

المطلب الثاني: في إباحة العرايا:

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب العارية أن يبيعها بخرصها)³⁰⁴ ، ومسلم: (بخرصها تمرا يأكلونها رطباً)³⁰⁵ .

والعارية في اللغة: فعلية بمعنى مفعولة والعري بمعنى التجرد ، والترخيص في الأصل: التسهيل والتيسير وفي عرف المتشرعة ما شرع من الأحكام لعذر مع بقاء دليل الإيجاب والتحریم لولا ذلك العذر وهذا دليل على أن حكم العرايا مخرج من بين المحرمات مخصوص بالحكم ، وقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند البخاري بلفظ { نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر حتى يطيب ولا يباع شيء منه إلا بالدنانير والدراهم إلا العرايا }³⁰⁶ ، وفي قوله في العرايا مضاف محذوف أي في بيع تمر العرايا لأن العريّة هي النخلة وهي في الأصل عطية تمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب يتطوع أهل النخل منهم بذلك على من لا تمر له كما كانوا يتطوعون بمنحة الشاة والإبل . وقال مالك : العريّة أن يعري الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى المعري بدخول المعري عليه فرخص له أن يشتريها أي رطبها منه بتمر أي يابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا، وهو بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيله من التمر حرصاً فيما دون خمسة أوسق بشرط التقاض، وإثماً قلنا فيما دون خمسة أوسق لحديث أبي هريرة وهو: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها من التمر، فيما دون خمسة أوسق، أو في خمسة أوسق { متفق عليه }³⁰⁷ ، وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك

³⁰⁴ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع ، باب بيع التمر على رؤوس النخل، 2/ 763 (2076).

³⁰⁵ مسلم، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر 5/ 13 (3961).

³⁰⁶ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بيع التمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة، 2/ 764 (2077).

³⁰⁷ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له تمر أو شرب في حائط أو في نخل، 2/ 839 (2253)، ومسلم، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، 5/ 15 (3973).

عَلَى صِحَّتِهِ فِيمَا دُونَ الْخَمْسَةِ وَامْتِنَاعِهِ فِيمَا فَوْقَهَا، وَالْخِلَافُ بَيْنَهُمَا فِيهَا وَالْأَقْرَبُ تَحْرِيمُهُ فِيهَا لِحَدِيثِ جَابِرٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ حِينَ أُذِنَ لِأَصْحَابِ الْعَرَايَا أَنْ يَبِيعُوهَا بِخَرْصِهَا يَقُولُ: «الْوَسْقُ وَالْوَسْقَيْنِ وَالثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ»³⁰⁸: الْإِحْطَاطُ عَلَى أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْسُقٍ. وَأَمَّا اشْتِرَاؤُ التَّقَابُضِ فَلِأَنَّ التَّرْخِيصَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي بَيْعِ مَا ذَكَرَ مَعَ عَدَمِ تَيَقُّنِ التَّسَاوِي فَقَطْ.

وَأَمَّا التَّقَابُضُ فَلَمْ يَقَعْ فِيهِ تَرْخِيصٌ فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ اعْتِبَارِهِ. وَيَدُلُّ لِاشْتِرَاطِهِ مَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ {أَنَّهُ سَمَى رَجُلًا مُحْتَاجِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ شَكُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نَقْدَ فِي أَيْدِيهِمْ يَتَتَاعُونَ بِهِ رُطْبًا وَيَأْكُلُونَ مَعَ النَّاسِ، وَعِنْدَهُمْ فَضُولُ قُوتِهِمْ مِنَ التَّمْرِ فَرَخَّصَ لَهُمْ أَنْ يَتَتَاعُوا الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ} وَفِيهِ مَا خَذَ لِمَنْ يَشْتَرِطُ التَّقَابُضَ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِدِكْرِ وَجُودِ التَّمْرِ عِنْدَهُمْ وَجْهٌ.

وَالْحَدِيثُ وَرَدَ فِي الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ عَلَى رُءُوسِ الشَّجَرِ، وَأَمَّا شِرَاءُ الرُّطْبِ بَعْدَ قَطْعِهِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ بِجَوَازِهِ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ إِنْ حَاقَّ لَهُ بِمَا عَلَى رُءُوسِ الشَّجَرِ بِنَاءٌ عَلَى الْإِعَاءِ وَصَفٍ كَوْنِهِ عَلَى رُءُوسِ الشَّجَرِ كَمَا بَوَّبَ بِذَلِكَ الْبُخَارِيُّ لِأَنَّ مَحَلَّ الرُّخْصَةِ هُوَ الرُّطْبُ نَفْسُهُ مُطْلَقًا أَعْمٌ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ أَوْ قَدْ قُطِعَ فَيَشْمَلُهُ النَّصُّ وَلَا يَكُونُ قِيَاسًا.

وَلَا مَنَعَ إِذْ قَدْ تَدَعَوْ حِكْمَةَ التَّرْخِيصِ إِلَى شِرَاءِ الرُّطْبِ الْحَاصِلِ فَإِنَّهُ قَدْ تَدَعَوْ إِلَيْهِ الْحَاجَةَ فِي الْحَالِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُشْتَرِي تَمْرٌ فَيَأْخُذُهُ بِهِ فَيَدْفَعُ بِهِ قَوْلُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَجْهًا وَاحِدًا لِأَنَّ أَحَدَ الْمَعَانِي فِي الرُّخْصَةِ أَنْ يَأْكُلَ الرُّطْبَ عَلَى التَّدْرِيجِ طَرِيقًا، وَهَذَا الْقَصْدُ لَا يَحْصُلُ مِمَّا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ³⁰⁹.

وَسُمِّيتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِالْعَارِيَةِ لِأَنَّهَا انْفَرَدَتْ بِالرُّخْصَةِ عَنْ أَخَوَاتِهَا وَصُورَةِ الْعَرَايَا هِيَ صُورَةُ الْمَزَابِنَةِ، وَالْمَزَابِنَةُ هِيَ: أَنْ يَشْتَرِيَ الرُّطْبَ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ الْيَابِسِ فَالْعَارِيَةُ صُورَةٌ مِنْ صُورِ الْمَزَابِنَةِ

³⁰⁸ البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، كتاب البيوع، باب ما يجوز من بيع العرايا، 311/5 (10449).

³⁰⁹ المصدر السابق، 4/ 198.

لكنها مقيدة بشروط إذا اختل منها شرط فلا تصح. فالعرايا هي: أن يشتري الرطب بالتمر اليابس.

شروط العرايا كالاتي:

الشرط الأول:

أن يخرص الرطب الذي على رؤوس النخل بما يؤول إليه إذا جف كيلا، ويعطيه المشتري مثل قدر هذا يابسا لقوله صلى الله عليه وسلم " بخرصها ". عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا³¹⁰.

الشرط الثاني:

أن يكون المشتري محتاجا لأكل الرطب ، لكي يتفكه مع الناس لأن سبب العارية أن فقراء من الأنصار أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس عندهم دراهم يشترون بها رطبا ، لكن عندهم تمر يابس من العام الماضي، فرخص لهم³¹¹. أما إن لم يكن محتاجا فلا يجوز له لأنها صورة من صور الربا وأبيحت لحاجة فلا بد من التفكه بها أما إذا كان يأخذ الرطب لكي يبيع أو يهدي فلا يجوز.

الشرط الثالث:

ألا يكون معه نقود، فإن كان معه نقود فيشتري بالنقود لا بالتمر. الشرط الرابع: القبض، فقبض النخل بتخليتها، فالبائع يخلي بينها وبين المشتري وأما قبض التمر اليابس بكيله، فالمشتري يكيل التمر اليابس للبائع صاحب النخل. الشرط الخامس: أن يكون في أقل من خمسة أوسق. الشرط السادس: أن يكون في الرطب.

³¹⁰ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب بيع المزبنة وهي بيع الثمر بالتمر وبيع الزبيب بالكرم وبيع العرايا، 763/2 (2076).

³¹¹ البخاري، صحيح البخاري، (7 / 411).

المطلب الثالث: (حديث لاخلابة)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ»³¹².

قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري³¹³ لا خِلَابَةَ بكسر المعجمة وتخفيف اللام أي لا خديعة ولا لنفي الجنس أي لا خديعة في الدين لأن الدين النصيحة زاد بن إسحاق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال فإن رضيت فأمسك وأن سخطت فاردد فبقي حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمن عثمان وكان إذا اشترى شيئاً فقبل له إنك غبت فيه رجع به فيشهد له الرجل من الصحابة بأن النبي صلى الله عليه و سلم قد جعله بالخيار ثلاثاً فيرد له دراهمه قال العلماء لقنه النبي صلى الله عليه و سلم هذا القول ليتلفظ به عند البيع فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما يرى لنفسه لما تقرر من حض المتبايعين على أداء النصيحة كما تقدم في قوله صلى الله عليه و سلم في حديث حكيم بن حزام فإن صدقاً وبيننا بورك لهما في بيعهما الحديث.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَوْلَيْنِ : الْأَوَّلُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ بِالْعَبْنِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْعَبْنُ فَاحِشًا لِمَنْ لَا يَعْرِفُ ثَمَنَ السَّلْعَةِ، وَقَيْدُهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ بِأَنْ يُلْغَ الْعَبْنُ ثَلَاثَ الْقِيَمَةِ، وَلَعَلَّهُمْ أَخَذُوا التَّقْيِيدَ مَا عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ أَحَدٌ مِنْ مُطْلَقِ الْعَبْنِ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ ، وَلِأَنَّ الْقَلِيلَ يُتَسَامَحُ بِهِ فِي الْعَادَةِ وَأَنَّهُ مَنْ رَضِيَ بِالْعَبْنِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى غَبْنًا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنْ بَابِ التَّسَاهُلِ فِي الْبَيْعِ الَّذِي أَتَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى فَاعِلِهِ وَأَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّجُلَ سَهْلَ الْبَيْعِ سَهْلَ الشِّرَاءِ.

³¹² البخاري، الجامع الصحيح ، كتاب البيوع، باب ما يكره من الخداع في البيع، 2/ 745 (2011).

³¹³ ابن حجر، فتح الباري، 4/ 337.

وَدَهَبَتْ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى عَدَمِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ بِالْعَبْنِ لِعُمُومِ أدْلَةِ الْبَيْعِ وَنُفُودِهِ مِنْ غَيْرِ³¹⁴
تَفْرِقَةٍ بَيْنَ الْعَبْنِ أَوَّلًا قَالُوا: وَحَدِيثُ الْبَابِ إِنَّمَا كَانَ الْخِيَارُ فِيهِ لِضَعْفِ عَقْلِ ذَلِكَ الرَّجُلِ إِلَّا أَنَّهُ
ضَعْفٌ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ عَنْ حَدِّ التَّمْيِيزِ فَتَصَرُّفُهُ كَتَصَرُّفِ الصَّبِيِّ الْمَأْذُونِ لَهُ ، وَيَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ مَعَ
الْعَبْنِ قُلْتُ: وَيَذُلُّ لِضَعْفِ عَقْلِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِلَفْظٍ " أَنَّ
رَجُلًا كَانَ يُبَايِعُ وَكَانَ فِي عَقْلِهِ " أَيْ أَدْرَكَهُ " ضَعْفٌ "³¹⁵ وَلَئِنَّهُ لَقَنَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ
لَا خِلَابَةَ اشْتِرَاطَ عَدَمِ الْخِدَاعِ فَكَانَ شِرَاؤُهُ وَبَيْعُهُ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ الْخِدَاعِ لِيَكُونَ مِنْ بَابِ خِيَارِ
الشَّرْطِ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّ الْخَدِيعَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فِي الْغَيْبِ أَوْ فِي الْمَلِكِ أَوْ
فِي الثَّمَنِ أَوْ فِي الْعَبْنِ فَلَا يُحْتَجُّ بِهَا فِي الْعَبْنِ بِخُصُوصِهِ ، وَهِيَ قِصَّةٌ خَاصَّةٌ لَا عُمُومَ فِيهَا. قَالَ
صَاحِبُ سَبِيلِ السَّلَامِ: فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ إِنَّهُ شَكََا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَلْقَى مِنْ
الْعَبْنِ وَهِيَ تَرُدُّ مَا قَالَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي لَا خِلَابَةَ
تَبَتَ الْخِيَارُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَبْنٌ وَرَدَّ بِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا فِي الرِّوَايَةِ أَنَّهُ كَانَ يُعَبَّنُ وَأُثْبِتَ الْهَادَوِيَّةُ
الْخِيَارَ بِالْعَبْنِ فِي صُورَتَيْنِ الْأُولَى مَنْ تَصَرَّفَ عَنْ الْغَيْرِ ، وَالثَّانِيَةِ فِي الصَّبِيِّ الرَّامِيزِ مُحْتَجِّينَ بِهَذَا
الْحَدِيثِ وَهُوَ دَلِيلٌ لَهُمْ عَلَى الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ فِي عَقْلِهِ ضَعْفٌ دُونَ الْأُولَى.³¹⁶

³¹⁴ سبيل السلام، (4/ 160).

³¹⁵ المصدر السابق نفسه 4/ 160

³¹⁶ سبيل السلام، (4/ 159).

الختامة:

بعد أن انتهيت من البحث في صيغ الأحكام التكليفية للبيوع من خلال الصحيحين حيث قمت ب:

1- التعريف بالحكم التكليفي وصيغه، حيث ظهر لي أثرها في حياة المسلم. و بينت أقسام الحكم التكليفي وتعريفاته.

2- التعريف بالشيخين البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى .

3- التعريف العام بالبيوع .

4- ومن البيوع التي تعرضنا لها بيع الخيار، و بيع الملامسة، و بيع المزابنة، وبيع العارية، وبيع الحصاة وبيع الغرور وبيع النجس، والمتنجس، وبيع السلم. وهي في مجملتها منها المحرم ومنها المباح

5- ذكر نماذج لصيغ البيوع من خلال أحاديث الصحيحين وكان الغرض دراسة الحكم التكليفي منها .

6- الأصل في البيوع الإباحة، ولذا يندر ويقل وجود أحاديث تدل على الوجوب في باب البيع.

7- إن مشروعية البيع تتضمن الأحكام التكليفية المستنبطة من الكتاب والسنة والتي تهدف إلى تحقيق السعادة للناس ودرء المفاسد عنهم تكمن وراءها مقاصد كثيرة تحقق سعادة الناس في الدارين .

ومن أهم ما ينبغي أن يعتني به طالب الحديث هو الاجتهاد في فقه الحديث ومعرفة معناه وتنزيله علي وجهته ، ومن ثم تطبيقه علي المسألة أو النازلة بكل نزاهة وتجرد لا يداخله في ذلك تعصب أو هوى أو تقليد أو غيرها .

وأوصي بدراسة أحاديث البيوع دراسة فقهية حتى تستنبط منها الأحكام المختلفة فيستفيد منها الناس.

وفي النهاية لا أملك إلا أن أقول أنني قد عرضت رأيي وأدليت بفكرتي في هذا الموضوع لعلي
أكون قد وفقت في كتابته، والتعبير عنه، وأخيراً ما أنا إلا بشر قد أخطئ، وقد أصيب، فإن كنت
قد أخطأت فأرجو مسامحتي وإن كنت قد أصبت فهذا كل ما أرجوه من الله عز وجل.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الأرقام	الآيات	السور	الصفحات
1	أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسُهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ	البقرة: 187	54
2	السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	المائدة 38	48
3	إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ	النساء: 29	23
4	إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا	آل عمران: 77	70، 69
5	إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا	النساء : 103	45
6	إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا	النساء: 58	45
7	بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ	الشورى: 30	44

43	الحج: 28	ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ	8
47	المائدة: 3	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ	9
55	الجمعة: 10	فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ	10
44	محمد: 4	فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْنَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فِأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ	11
56	الجمعة: 9	فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ	12
50	النور: 33	فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ	13
45	النور: 63	فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ	14
45	البقرة: 178	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ	15

55	البقرة: 235	لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنِ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ	16
و	البقرة 286	لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اَكْتَسَبَتْ	17
48	فصلت 37	لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ	18
55	النور 61	لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا	19
55	النور 61	لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ	21
51	النور 33	وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ	22
23	البقرة 275	وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا	23
23	البقرة 282	وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ	24
42، 16	البقرة: 43	وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ	25

47	الإسراء: 32	وَلَا تَقْرُبُوا الزُّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا	26
45	آل عمران 97	وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ	27
19	البقرة: 207	وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ	28
45	النساء 11	﴿ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾	29
19	النساء 74	فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا	30
46	النحل 116	وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ	31
45	البقرة: 183	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ	32
53	المائدة: 101	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا اللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ	33

34	﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾.	النساء 5	32
35	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ	المائدة: 105	43
36	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ	النساء 29	32
37	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	الجمعة 9	37
38	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾	البقرة 286	28

فهرس الأحاديث

الأرقام	الآحاديث	الصفحات
1	أبغض الحلال إلى الله الطلاق	52
2	اختلف عبد الله بن شداد بن الهاد، وأبو بردة في السلف، فبعثوني	22
3	إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا حِلَّابَةَ	82
4	إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَّاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً فَقُولُوا لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ	75
5	افعل ولا حرج	55
6	أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها - نهى البائع والمبتاع	35
7	أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى تزهى، قالوا: وما تزهى؟ قال: تحمر، وقال: إذا منع الله الثمرة فبم تستحل مال أخيك	35
8	أن النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة وعن الشراء والبيع في المسجد	75
9	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرِ فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ	77
10	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر وعن بيع الحَصَاةِ	34

11	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ	35
12	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلُولِ الْكَاهِنِ	66
13	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ	74
14	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ	74
15	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا افْتَضَى	78
16	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَصَ لَصَاحِبِ الْعَارِيَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا	79
17	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ فِي الْعَرِيَةِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْتِ بِخَرَصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رَطْبًا	30
18	إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ	52
19	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عَقُوقَ الْأُمَهَاتِ وَوَادَ الْبَنَاتِ وَمَنْعَ وَهَاتِ. وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ	52
20	إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخَنزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ	26
21	إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ	26
22	أَوْهَ أَوْهَ، عَيْنُ الرَّبِّ عَيْنُ الرَّبِّ، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِعِ الثَّمَرَ بِبَيْعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِهِ	70

23	أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانَ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا وَمَنْ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا	38
24	بَيْعُ مَبْرُورٍ، وَعَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ	24
25	التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء	24
26	حق المسلم على المسلم ست	63
27	الدين النصيحة	63
28	سننت لكم قيامه	51
29	قاتل الله اليهود، إن الله لما حَرَّمَ عليهم شحومها جملوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه	33
30	لا يحل دم امرئ مسلم	47
31	لَا يَتَّبِعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ	65
32	لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ	61
33	"لا ضرر ولا ضرار"	26
34	لا، هو حرام»	33
35	لو راجعته	51
36	ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل	47

37	مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ	68
38	مَنْ ابْتِغَاءَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ	60
39	مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ	38
40	مَنْ أَسْلَفَ فِي تَمْرٍ، فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ	28
41	مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصَرَّاةً، فَاحْتَلَبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا فَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ	59
42	مَنْ اغْتَسَلَ فَالْغَسْلُ أَفْضَلُ	51
43	مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ	69
44	فَهِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ	36
45	فَهِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ	37
46	تُهَيِّئْنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ	62
47	نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبَلَةِ	71
48	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالْذَّنَائِرِ وَالْدَّرَاهِمِ إِلَّا الْعَرَايَا	79
49	الْوَسْقُ وَالْوَسْقَيْنِ وَالثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ	80

الرسائل الجامعية

1. شهاب الدين بن عظمة الله. (د.ت). أساليب الحكم التكليفي في سورة «آل عمران، والنساء، والمائدة» دراسة أصولية تطبيقية (د.ط). رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. المملكة العربية السعودية

المصادر والمراجع

2. ابن الحاجب، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسني المالكي.
3. (1403هـ). مختصر المنتهى، الناشر (ط2). بيروت: دار الكتب.
4. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي. (1414هـ - 1993م). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (ط2). شعيب الأرناؤوط (تحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.
5. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري (د. ط). بيروت: دار المعرفة.
6. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي الأشبيلي. (1408هـ - 1988م). المقدمة (ط2). بيروت: دار الفكر.
7. ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي. (1419هـ - 1998م)، اللباب في علوم الكتاب (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
8. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي. (1420هـ - 2000م) التحرير والتنوير (ط1). بيروت: لبنان.

9. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد. (1405هـ). **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني** (ط.1). بيروت: دار الفكر.
10. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. (د.ط.). **سنن ابن ماجه**، محمد فؤاد عبد الباقي (تحقيق). بيروت: دار الفكر.
11. ابن المفلح، برهان الدين إبراهيم بن محمد. (1992م). **المبدع في شرح المقنع** (د.ط.). بيروت: المكتب الإسلامي.
12. ابن الهمام، الكمال بن الهمام. (د.ت.). **فتح القدير** (د.ط.). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
13. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتَانِي. (د. ت.). **سنن أبي داود** (د. ط.). بيروت: دار الكتاب العربي.
14. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله بن هلال بن أسد الشيباني. (1420هـ - 1999م). **مسند الإمام أحمد** (ط2). شعيب الأرناؤوط وآخرون (تحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.
15. الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعي. (1420هـ - 1999م). **نهاية السؤل شرح منهاج الوصول** (ط.1). بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية.
16. البخاري، محمد بن إسماعيل. (1407هـ - 1987م)، **الجامع الصحيح المختصر** (ط3). د.مصطفى ديب البغا (تحقيق وتعليق). بيروت: دار ابن كثير، اليمامة.
17. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. (1414هـ/1994م). **السنن الكبرى** (ط1). محمد عبدالقادر عطا (تحقيق). مكة المكرمة: مكتبة دار الباز.
18. الجزيري، عبد الرحمن بن محمد. (2001م). **الفقه على المذاهب الأربعة**. (ط1). بيروت: دار ابن حزم.

19. الدسوقي، محمد عرفة. (د.ت). حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (ط2). بيروت: دار الفكر.
20. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين. (د.ت). الحصول في علم الأصول (د.ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.
21. الرحيباني، مصطفى السيوطي. (1961م). مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (د.ط). دمشق: المكتب الإسلامي.
22. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي. (1423هـ). تفسير الكشاف (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
23. السبكي، علي بن عبد الكافي. (1402 هـ - 1984م). الإبهاج شرح المنهاج (د.ط). الدكتور شعبان محمد (تحقيق). القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
24. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1407هـ - 1987م). الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية (ط1). تحقيق وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي. بيروت: دار الكتاب العربي.
25. الشربيني، محمد بن الخطيب. (2001م). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (د.ط). بيروت: دار الفكر.
26. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني. (1419هـ - 1999 م). إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ط1). الشيخ أحمد عزو عناية (تحقيق). دمشق: دار الكتاب العربي.
27. الصاوي، أحمد بن محمد. (د.ت). حاشية الصاوي على الشرح الصغير المسماة بلغة السالك في أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك (د.ط). السعودية: دار.

28. العطار. (1402هـ). حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع (د.ط.). بيروت: دار الكتب العلمية.
29. العضد. (1403هـ). شرح العضد على مختصر بن الحاجب (ط2). بيروت: دار الكتب العلمية.
30. علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي. (1406هـ - 1986م). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (ط2). بيروت: دار الكتب العلمية.
31. الفيومي، سلامة أحمد المغربي. (د.ت). المصباح المنير (د.ط.). بيروت: دار الكتب العلمية.
32. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. (د.ت). تنقيح الفصول (د.ط.). بيروت: دار الكتب العلمية.
33. القرني، عبد الحفيظ فرغلي علي. (1987م). البيوع في الإسلام (ط1). القاهرة: دار الصحوة.
34. القنوجي، محمد بن أحمد. (1999م). منتهى الإرادات مع حاشية النجدي (ط1). تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. بيروت: مؤسسة الرسالة.
35. القيلوبي، أحمد بن أحمد. (1997م). حاشية قيلوبي على كنز الراغب (ط1). بيروت: دار الكتب لعلمية.
36. محمد بنحيت المطيعي. (د.ت). سلم الوصول (د.ط.). بيروت: عالم الكتب.
37. محمد بن عlish. (د.ت) شرح منح الخليل على مختصر خليل (ط2). بيروت: دار صادر.
38. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (1411هـ). السنن الكبرى (ط1). عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن (تحقيق). بيروت: دار الكتب العلمية.

39. النسائي. (1406 هـ - 1986 م). سنن النسائي (المجتبى من السنن) (ط2).
عبدالفتاح أبو غدة حلب (تحقيق). مكتب المطبوعات الإسلامية.
40. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. (1392 هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ط2). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
41. النووي. (د.ت). المجموع شرح المذهب (د.ط). بروت: دار الفكر.
42. يوسف بن عبد الله. (1993 م). المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب (ط2). مصر: المنصورة، دار الوفاء.